

التوقيع على ارتهان المستقبل

كيف أنّ اتفاقات التجارة والاستثمار

بين البلدان الغنية والفقيرة

تهدد عملية التنمية

إنّ التقدّم الذي تحقّقه بصمت اتفاقات التجارة والاستثمار بين البلدان الغنية والفقيرة كفيل بحرمان البلدان النامية من موطئ قدم مؤاتٍ لها في الاقتصاد العالمي. فهذه الاتفاقات التي تدعو إليها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي تفرض قواعد واسعة النطاق تقيّد إلى حد بعيد تلك السياسات بالذات التي تحتاج إليها البلدان النامية لمكافحة الفقر.



ملخص

من شأن التقدم الذي تحقّقه بصمت اتفاقات التجارة والاستثمار بين البلدان الغنية والفقيرة أن يحرم البلدان النامية من موطئ قدم مؤاتٍ لها في الاقتصاد العالمي.

فالبلدان النافذة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، تسعى وراء اتفاقات التجارة الحرة الإقليمية والثنائية بزخم قلّ نظيره، بعيداً عن القمم العالمية الطنانة والتغطية الصحافية الدولية. فحوالي 25 بلداً نامياً قد وقع حتى الآن على اتفاقات التجارة الحرة مع البلدان المتقدمة، وأكثر من 100 بلداً يخوض مفاوضات لهذا الغرض. وتُبرم معاهدات الاستثمار الثنائية بمعدل معاهدتين في الأسبوع، ولم يُستثنَ أي بلد تقريباً، مهما كان فقيراً.

تستعمل البلدان الغنية "اتفاقات التجارة الحرة" الثنائية والإقليمية ومعاهدات الاستثمار للفوز بتنازلات تعجز عن الحصول عليها في منظمة التجارة العالمية، حيث يسع البلدان النامية أن تتكافل وتتضافر للمطالبة بقواعد أكثر رعاية لمصالحها. وقد أطلقت الولايات المتحدة على هذه المقاربة تسمية "التحرير التنافسي"، وأعلن الاتحاد الأوروبي عن نيته في استخدام الاتفاقات الثنائية "بمناسبة معابر لإبرام الاتفاقات المتعددة الأطراف مستقبلاً".

تحجّج الاتحاد الأوروبي من هذا الجيل الجديد من الاتفاقات الثنائية والإقليمية ضرورياً كي تحافظ البلدان النامية في أفريقيا والكاريبّي والهادئ على وصولها إلى الأسواق الأوروبية بما يتماشى مع قواعد منظمة التجارة العالمية. وقد كرّر مراراً للبلدان الفقيرة أن ليس لديه "مصالح تجارية عدوانية" في المفاوضات وأن التطبيق سيتمّ على فترات طويلة. غير أن المقترحات الواسعة التي يطرحها والمقاربة العدائية التي يعتمد عليها منافية لهذه التصاريح.

فالتقدم الأكيد لاتفاقات التجارة والاستثمار التي يتمّ التفاوض بشأنها سراً في غالب الأحيان يهدد بتقويض المبدأ القائل إن التجارة والعمولة قوى من شأنها التخفيف من حدة الفقر. ففي عالم يزداد عولمة، تسعى هذه الاتفاقات إلى إفادة مصتري وشركات البلدان الغنية على حساب المزارعين والعمال الفقراء، مع ما يترتب من تبعات خطيرة على البيئة والتنمية.

وأسوأ تلك الاتفاقات تجرّد البلدان النامية من القدرة على إدارة اقتصادياتها فعلياً وحماية سكانها الأكثر فقراً. والأحكام التي تتخطى تلك التي نوقشت على مستوى متعدد الأطراف، تفرض قواعد واسعة النطاق يصعب الرجوع عنها تعطل بانتظام السياسات الوطنية الكفيلة بتعزيز التنمية.

وتحت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على اعتماد قواعد على الملكية الفكرية تحدّ من وصول الفقراء إلى الأدوية الحيوية بالنسبة إليهم وتؤدي إلى زيادة أسعار البذور وغيرها من مدخلات الزراعة بحيث تتجاوز قدرة المزارع الصغير وتصعب على مؤسسات البلدان النامية الوصول إلى التكنولوجيات الحديثة. فعلى سبيل المثال، من شأن اتفاق التجارة المقترح بين الولايات المتحدة وكولومبيا أن يزيد من كلفة الأدوية بمعدل 919 مليون دولار بحلول العام 2020، وهو مبلغ يكفي لتأمين الرعاية الصحية لـ 5.2 مليون نسمة عن طريق الضمان الصحي. وبموجب اتفاق التجارة الحرة للولايات المتحدة وبلدان أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية (DR-CAFTA)، يُنوّع لأسعار الكيماويات الزراعية أن تزيد عدة أضعاف.

أما القواعد الخاصة بتحرير الخدمات في اتفاقات التجارة الحرة، فتهدّد بدفع المؤسسات المحلية إلى إغلاق أبوابها وتقويض المنافسة وتوسيع القدرة الاحتكارية للشركات الكبرى. عندما حرر المكسيك الخدمات المالية في العام 1993 استعداداً لاتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) مثلاً، ارتفعت الحيازة الأجنبية للمصارف لغاية 85% في غضون سبع سنوات، غير أن الإقراض للمؤسسات المكسيكية تراجع من 10% من الناتج المحلي الإجمالي إلى 0.3% منه، ما حرم الفقراء المقيمين في المناطق الريفية من مصادر التسليف الحيوية.

كما أن هذه القواعد الجديدة قد تهدّد وصول الفقراء إلى الخدمات الأساسية، ففي بعض اتفاقات التجارة الحرة الأمريكية، تلتزم البلدان النامية بأن تسمح بدخول المستثمرين الأجانب إلى المرافق العامة حينما يُفتح القطاع أمام الشركات المحلية الخاصة. وبيّنت نسخة تسرّبت عن مسودة اختصاصات الاتحاد الأوروبي لمفاوضة اتفاقات التجارة

الحرّة مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN) والهند وأميركا الوسطى وبلدان الأنديز وكوريا الجنوبية، أن الاتحاد الأوروبي يسعى لاعتماد أحكام مماثلة للمياه وغيرها من المرافق العامة.

وقواعد الاستثمار الجديدة المنصوص عليها في العديد من الاتفاقات تمنع حكومات البلدان النامية من مطالبة الشركات الأجنبية بنقل التكنولوجيا وتدريب العمال المحليين أو شراء المدخلات المحلية. وفي مثل هذه الظروف، تقشل الاستثمارات الأجنبية في بناء الروابط الوطنية وخلق فرص العمل اللائق وزيادة الأجور، بل تزيد من حدة التفاوت.

إن الفصول الراقية للاستثمار في اتفاقات التجارة الحرّة واتفاقات الاستثمار الثنائية تعرّض الحكومات لخطر الملاحقة القضائية من قبل المستثمرين الأجانب، إن اعتُبر أن تشريعاً جديداً يضر بمصلحة المستثمر، حتى لو كان هذا الإصلاح يصب في المصلحة العامة. وعليه تُقدر المبالغ الحالية التي تطالب بها الأرجنتين تعويضاً عن التدابير الطارئة التي اعتمدت خلال الأزمة المالية للعامين 2001-2002 بـ 18 مليار دولار.

ويمكن لاتفاقات التجارة الحرّة أن تفرض تحريراً جنزياً للرسوم الجمركية، مهدّدةً بذلك سبل عيش صغار المزارعين ومانعة الحكومات من استعمال سياسة التعريفات لتعزيز الصناعة. مثال على ذلك أوروبا التي اقترحت، من خلال اتفاقات الشراكة الاقتصادية، إلزام البلدان الأكثر فقراً في العالم بتخفيض قسم كبير من تعريفاتها وصولاً إلى الصفر، في حين لا تعالج اتفاقات التجارة الحرّة الآثار السلبية المترتبة على البلدان الفقيرة من دعم البلدان الغنية للسلع وبالتالي إغراق الأسواق، أو من مجموعة الحواجز غير الجمركية التي لا تزال تعرقل وصولها إلى أسواق البلدان الغنية.

عموماً، تؤدي هذه التغييرات في القواعد إلى تعطيل الإدارة الاقتصادية السليمة تدريجياً ونقل السلطة من الحكومات إلى المؤسسات المتعددة الجنسيات التي تفلت من المساءلة في غالب الأحيان وسلب الدول النامية الأدوات التي تحتاج إليها لتطوير اقتصادياتها وتأمين موطناً لها في الأسواق العالمية.

ومع أن حكومات البلدان النامية قد أثبتت عن عزمها المتزايد في منظمة التجارة العالمية وفي بعض الاتفاقات الإقليمية والثنائية، إلا أن ميزان القوى في المفاوضات الجارية لا يزال يرجح كفة البلدان الغنية والمؤسسات الكبرى النافذة سياسياً. فضلاً عن ذلك، لا تملك المؤسسات الصغيرة والنقابات العمالية والمنظمات غير الحكومية والمجموعات النسائية والشعوب الأصلية داخل البلدان النامية سوى القليل من آليات المشاركة ولا تزال حقوقها وحاجاتها مهملة في غالبها.

إن التجارة والاستثمار ضروريان للتنمية، ولا بدّ من معالجة الخلل الذي يميّز ويشوّه قواعد الاستثمار والتجارة العالمية باعتباره مسألة ملحة. غير أن اتفاقات التجارة الحرّة ومعاهدات الاستثمار الثنائية غير المتكافئة والاستغلالية التي تحظر السياسات بالذات التي تحتاج إليها البلدان النامية لمكافحة الفقر، ليست وسيلة لوضع التجارة والاستثمار في خدمة التنمية أو بناء عالم أكثر أماناً وإنصافاً.

ومن أجل عكس الآية ووضع التجارة والاستثمار في خدمة التنمية، تؤمن أو كسفام أنّ القواعد التجارية، سواء المتعددة الأطراف أو الإقليمية أو الثنائية، لا بدّ أن:

- تقرّ بالمعاملة الخاصة والتفاضلية التي تحتاج إليها البلدان النامية لكي تمضي قدماً في عملية التنمية.
- تمكّن البلدان النامية من اعتماد تشريعات مرنة ترعى الملكية الفكرية، حرصاً على أولوية الصحة العامة ووسائل العيش الزراعية وحماية المعارف التراثية والتنوع البيولوجي.
- تستثني الخدمات العامة الأساسية مثل التربية والصحة والمياه والصرف الصحي من التزامات التحرير.
- تقرّ بحق الحكومات في تنظيم دخول المستثمرين الأجانب، من أجل تحقيق التنمية وخلق فرص العمل اللائق، وتشمل التزامات بتطبيق معايير العمل الأساسية على جميع العمال.
- تؤمّن آليات من أجل مشاركة مكثفة لجميع الجهات المعنية في عملية المفاوضات، مع كشف تام عن المعلومات للرأي العام، بما في ذلك نتائج عمليات تقييم الأثر المستقلة.

1 اتفاقات التجارة الحرة ومعاهدات الاستثمار الثنائية: أمر يعني الجميع

"إن التركيز على الثنائية... يضرّ على وجه الخصوص بحقوق الفقراء والضعفاء، لأن المفاوضات الثنائية تتيح بالموضوعية التي يتيحها نظام عالمي وتوفر في الواقع فرصة سانحة أمام القوى التجارية الكبرى" بيتر ساثرلاند، المدير العام والرئيس غير التنفيذي السابق لمنظمة التجارة العالمية،¹ BP & Goldman Sachs

اتفاقات التجارة الحرة ليست مناسبة للبلدان النامية... فهي فرض أكثر منه تفاوض" جوزيف ستيغليتز، أحد الفائزين بجائزة نوبل في الاقتصاد للعام 2001²

تسعى البلدان النافذة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي بزخم قلّ نظيره إلى إبرام اتفاقات التجارة الحرة الإقليمية والثنائية مع البلدان النامية³. فهي تستغلّ هذه الاتفاقات لانتزاع تنازلات تعجز عن تحصيلها في منظمة التجارة العالمية، من حيث ان باستطاعة البلدان النامية بالتكافل والمطالبة بقواعد أكثر رعاية لمصالحها. وهي تستعمل هذه الاتفاقات لإضعاف الموقف التفاوضي للبلدان النامية في منظمة التجارة العالمية.

ففي العام 2006، خاض أكثر من 100 بلد نام أكثر من 67 عملية تفاوض تجارية سواء ثنائية أو إقليمية، وأبرمت أكثر من 60 معاهدة استثمار ثنائية. واليوم بات أكثر من 250 اتفاق تجارة إقليمي وثنائي يرعى ما يزيد على 30% من التجارة العالمية، في حين أبرمت معاهدات الاستثمار الثنائية بمعدل معاهدتين في الأسبوع على مدى السنوات العشر المنصرمة⁴.

وتعكس القواعد التي يتم التفاوض بشأنها في تلك الاتفاقات القدرة التفاوضية التي يتمتع بها كل من الفريقين، فالاتفاقات المبرمة بين البلدان المتقدمة والنامية غير متكافئة إطلاقاً. كما يتبين من هذه الورقة، ليست القواعد الجديدة التي يتم السعي إليها من خلال اتفاقات التجارة الثنائية والإقليمية مؤاتية للتنمية. فهي تتطلب تنازلات هائلة لا رجوع عنها من البلدان النامية، وتكاد لا تتطلب شيئاً من البلدان الغنية باستثناء حفظ الوصول إلى الأسواق على حاله. وهي تطالب بتسريع عملية التحرير واعتماد قواعد أكثر صرامة على الملكية الفكرية بالمقارنة مع منظمة التجارة العالمية، في حين تجرّد البلدان النامية من هامش التحرك الذي تحتاج إليه لإدارة اقتصادياتها بصورة فعالة. وهي تهدّد بمكان قدرة البلدان النامية على حماية سكانها الأكثر فقراً وانشغالهم من الفقر.

الاتفاقات بين بلدان الشمال والجنوب: نهج جديد لفرض الهيمنة الاقتصادية

تاريخياً، لطالما سعت البلدان الصناعية لإبرام اتفاقات التجارة والاستثمار الثنائية لأسباب سياسية أساساً، ولكن فيما تغير وجه الاقتصاد العالمي، ازداد السعي وراء اتفاقات جديدة لأسباب اقتصادية.

في العقدين الماضيين، طالت العولمة أنظمة الإنتاج التي باتت تنتشر في بلدان عديدة، حيث لم تعد السلع تُنتج في بلد واحد وتباع لبلد آخر. فلكبرى شركات العالم شركات تابعة لها في 40 بلداً مختلفاً، كمدل، ويُقدَّر أن 10% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بات يُنتج اليوم داخل أنظمة الإنتاج العالمية للشركات غير الوطنية⁵. كما تتغير موازين القوى في الاقتصاد العالمي، فبحسب معدلات النمو الحالية، يُتوقع لاقتصاديات الصين والهند البرازيل وروسيا وإندونيسيا والمكسيك وتركيا أن تتخطى مجموعة، بحلول العام 2050، الاقتصاديات الحالية لمجموعة البلدان السبعة⁶.

وفي ظلّ هذا الاقتصاد الجديد، إن الملكية والسيطرة على سلسلة الإنتاج العالمية والوصول إلى الأسواق الأسرع تنامياً في العالم هي التي تميّز البلدان الغنية عن الفقيرة. وتستعين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان باتفاقات التجارة والاستثمار لتبسط سيطرة أبرز الشركات لديها وتحدّ من قدرة البلدان النامية على تأمين موطئ قدم ثابت لها في الاقتصاد العالمي.

معبّر لتغيير القواعد العالمية

أوضح كلّ من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية سعيهما لإبرام اتفاقات التجارة الثنائية والإقليمية بهدف تغيير القواعد الدولية لصالحه نهاية المطاف.

بُعيد فشل الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في كانون في العام 2003، أعلن الممثل التجاري للولايات المتحدة روبرت زوليك أنّ الولايات المتحدة سوف تمضي قدماً في اتفاقات التجارة الحرة والاستثمار مع البلدان "الناشطة": "من خلال السعي وراء مبادرات عديدة للتجارة الحرة، تخلق الولايات المتحدة "منافسة على التحرر" تحقّق الانفتاح في جميع المفاوضات وترسي نماذج ناجحة يمكن استعمالها على العديد من الجبهات، وتطور ديناميكية سياسية جديدة تضع التجارة الحرة على الخطوط الأمامية"⁷.

وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر 2006، أدلى مفوض التجارة في الاتحاد الأوروبي بيتر مندلسن بتصريح مشابه: "لا شك في أن الاتفاقات الثنائية الأوروبية سوف تحتمل لاعتبارات تنافسية تعكس أولوياتنا التجارية [...] سوف تشكل [...] نقاط عبور إلى اتفاقات مستقبلية متعددة الأطراف [...] وتحريراً تجريبياً يمكن تعميمه في نهاية المطاف على النظام العالمي"⁸.

أما الاستثناء الوحيد فيتمثل باتفاقات الشراكة الاقتصادية التي يتفاوض بشأنها الاتحاد الأوروبي مع 75 بلداً في أفريقيا والمحيط الهادئ والبحر الكاريبي، فضلاً عن جنوب أفريقيا. ويعلن بيتر مندلسن أنها "الأشدّ تعبيراً عن رغبة الاتحاد الأوروبي في الجمع بين التجارة والتنمية [...] فهذه الاتفاقات سوف تساعد على بناء أسواق إقليمية وتطور القدرة الإنتاجية وتنوع اقتصاديات بلدان أفريقيا والمحيط الهادئ والكاريبي"⁹. ولطالما كرر الاتحاد الأوروبي على مسمع من هذه البلدان أن ليس لديه "مصالح تجارية عدوانية" في المفاوضات وأن مهل التطبيق ستكون طويلة. لكن يبدو أن مقترحات الاتحاد الأوروبي الواسعة النطاق ونهجه العدائي يتنافيان مع هذه التصاريح.

إضعاف نظام التبادل التجاري المتعدد الأطراف

تطرح اتفاقات التجارة الحرة خطراً كبيراً على التعددية والقيم الأساسية لمنظمة التجارة العالمية. فهي تناقض صراحة مع مبدأ الدولة الأكثر تفضيلاً والذي يمثل رعاية، حجر زاوية نظام التبادل التجاري المتعدد الأطراف. كما أنها تخلق متاهة من التدابير المتداخلة التي تؤدي إلى انحراف كبير للتجارة حينما تمارس البلدان تمييزاً بحق الموردّ الفعال

والمتدني الكلفة خارج اتفاق التجارة، لصالح مورد أقل فعالية من داخل التكتل التجاري. كما تزداد تكاليف التجارة حيث أن لكل اتفاق قواعد المنشأ وجداول الرسوم الجمركية ومهل التطبيق الخاصة به.

وغالباً ما تُفاوض البلدان النامية اتفاقات التجارة الحرة أمله في توسيع نطاق وصولها إلى الأسواق أو مخافةً من فقدان الأفضليات الذي يتهدد العديد من البلدان. فبلدان أمريكا الوسطى والأنديز تعتمد على السوق الأميركية بنسبة لا تقل عن 50% و 42% من صادراتها تبعاً، فيما تعتمد البلدان التي تفاوض اتفاقات الشراكة الاقتصادية على أوروبا لأكثر من 40% من صادراتها.¹⁰ ولكن كلما أبرمت اتفاقات التجارة الحرة الأميركية والأوروبية، وبخاصة مع البلدان النامية الأكثر تنافسية، كلما تراجع قيمة هذه الأفضليات وكلما ازدادت التكاليف بالمقارنة مع المفاوضات في منتدى متعدد الأطراف. ويخلص البنك الدولي إلى أن "جميع البلدان النامية سوف تخسر جماعة إن أبرمت جميعها اتفاقيات تفاضلية مع كندا والاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة."¹¹

فاتفاقات التجارة الحرة تضعف عزم الحكومة على إبرام صفقة متعددة الأطراف؛ وهي توحى بأن أجنحة التجارة في البلاد ماضية قدماً بالرغم من شلل مفاوضات منظمة التجارة العالمية، ما يسمح لوزراء التجارة التفاوض بتأجيل إنجازات ملموسة وتأجيل القرارات والمسؤوليات الصعبة اللازمة لإبرام صفقة متعددة الأطراف. كما أن اتفاقات التجارة الحرة الجديدة تزيد من تآكل الأفضليات، وهي باتت مشكلة عسيرة على المستوى المتعدد الأطراف حيث أن للبلدان مصلحة راسخة في الدفاع عن الهوامش التفاضلية على حساب التحرير عملاً بشرط الدولة الأكثر رعاية.

كما أن اتفاقات التجارة الحرة تؤدي إلى تقسيم البلدان النامية وتقويض قدرتها التفاوضية المشتركة، خاصة وأن البلدان أو مجموعات البلدان التي سبق لها أن فتحت أسواقها إلى حد كبير أمام البلدان المتقدمة من شأنها أن تعتمد مواقف مختلفة عن البلدان التي لا تزال فيها الرسوم الجمركية مرتفعة، كما ظهر في الانشقاق بين البلدان النامية في المفاوضات حول وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق (NAMA).

على الصعيد العملي، تضعف إلى حد بعيد قدرة البلدان النامية والمتقدمة على التفاوض حول اتفاق تظلمه منظمة التجارة العالمية، بسبب فرط المفاوضات الجارية حول اتفاقات التجارة الحرة. " بالرغم من جميع الجهود الأيلة إلى تدريب المفوضين في البلدان النامية، تفتقر غالبية البلدان النامية إلى العدد الكافي من الأفراد الكفاء للتركيز بصورة ملائمة على أكثر من عملية تفاوضية تجارية جديفة في آن. في السنوات الأخيرة، نخشى أن تكون منظمة التجارة العالمية هي التي خسرت مكانتها كمركز تفاوضي."¹²

حان الوقت لقلب الآية

ما يقارب 25 بلداً نامياً أبرم لغاية الآن اتفاقات التجارة الحرة مع البلدان المتقدمة في حين يخوض أكثر من 100 بلد مفاوضات بهذا الصدد.¹³

وبالرغم من تعرضها لضغط متزايد من أجل إبرام مثل هذه الاتفاقيات، تأبى بعض الدول النامية أن تستسلم. فإصرار كتلة السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي (MERCOSUR) في جنوب أميركا، من أجل الحصول على تنازلات فعلية من الولايات المتحدة، أدى إلى تجميد المفاوضات حول "منطقة التجارة الحرة للأمريكتين". كما انسحبت جنوب أفريقيا وتايلند من مفاوضات مع الولايات المتحدة، رفضاً للقواعد المقترحة على تشريعات الصحة العامة والاستثمار تبعاً.

وحتى في المفاوضات بشأن اتفاقات الشراكة الاقتصادية حيث الخلل في موازين القوى هائل، حذر المفوضون من المحيط الهادئ الاتحاد الأوروبي من "الخطر الذي يحرق" بالمفاوضات ما لم يقتنعوا بأن "اتفاق الشراكة الاقتصادية سوف يؤمن لهم نهاية المطاف منافع كبيرة ويمكنهم من تحقيق أهداف التعاون الاقتصادي والتجاري."¹⁴

أما الآن فقد حان الوقت لقلب الآية. لقد ناهضت البلدان النامية القواعد غير المنصفة في منظمة التجارة العالمية، واليوم هي بحاجة للتضامن والتكافل فيما تحاول البلدان المتقدمة بلا هوادة تحطيم عزمها من خلال مفاوضات التجارة الثنائية والإقليمية.

الجدول 1: البلدان النامية المشاركة في مفاوضات تجارية ثنائية وإقليمية مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان وكندا ونيوزيلندا

الاتفاقيات قيد التفاوض	الاتفاقيات المبرمة	الولايات المتحدة الأمريكية
بنما، ماليزيا، كوريا الجنوبية، تايلند	اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) (المكسيك، كندا)	
	اتفاق التجارة الحرة للولايات المتحدة وبلدان أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية DR-CAFTA (الجمهورية الدومينيكية، كوستاريكا، السلفادور، غواتيمالا، هندوراس، نيكاراغوا)	
	الأردن، سنغافورة، شيلي، المغرب، البحرين، عمان، بيرو، كولومبيا	
الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ECOWAS (بنين، بوركينا فاسو، الرأس الأخضر، كوت ديفوار، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، ليبيريا، مالي، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، سيراليون، السنغال، توغو)	المكسيك، شيلي، أفريقيا الجنوبية، تونس، المغرب، مصر، تركيا، لبنان	الاتحاد الأوروبي
الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي SADC (أنغولا، بوتسوانا، ليسوتو، موزامبيق، ناميبيا، سوازيلند، تنزانيا)		
محفل منطقة بحر الكاريبي CARIFORUM (أنتيغوا وبربودا، جزر البهاما، باربادوس، بليز، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، غرينادا، غيانا، هايتي، جامايكا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سورينام، ترينيداد وتوباغو)		
الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا CEMAC (الكامرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، جمهورية الكونغو الديمقراطية، كونغو، غينيا الاستوائية، الغابون، سان تومي وبرينسيبي)		
الهادئ (جزر كوك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، فيجي، كيريباتي، جمهورية جزر مارشال، ناورو، نيوي، بالاو، بابوا غينيا الجديدة، ساموا، جزر سليمان، تونغا، توفالو، فانواتو)		
أميركا الوسطى (غواتيمالا، السلفادور، هندوراس، نيكاراغوا، كوستاريكا، بنما)		
السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي MERCOSUR (الأرجنتين، البرازيل، باراغواي، أوروغواي)		
بلدان الأنديز (فنزويلا، بوليفيا، كولومبيا، إكوادور، بيرو)		
الجزائر، قبرص، إسرائيل، الأردن، مالطا، سوريا، تونس، فلسطين		

رابطة أمم جنوب شرق آسيا ASEAN (بروني، كمبوديا، إندونيسيا، لاوس، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلند، فييت نام)		
مجلس التعاون الخليجي (البحرين، الكويت، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة)		
رابطة أمم جنوب شرق آسيا ASEAN (بروني، كمبوديا، إندونيسيا، لاوس، ماليزيا، ميانمار، الفلبين، سنغافورة، تايلند، فييت نام)	سنغافورة، المكسيك، ماليزيا، تايلند، الفلبين	اليابان
مجلس التعاون الخليجي (البحرين، الكويت، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة)		
بروني، شيلي، الهند، إندونيسيا، تايلند، فييت نام		
رابطة أمم جنوب شرق آسيا ونيوزيلندا (بروني، كمبوديا، إندونيسيا، لاوس، ماليزيا، ميانمار، الفلبين، سنغافورة، تايلند، فييت نام، نيوزيلندا)		أستراليا
الصين، ماليزيا		
تمهيد اتفاقات التجارة الحرة مع شيلي، المكسيك، كوريا الجنوبية ومجلس التعاون الخليجي (البحرين، الكويت، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة)		
جماعة بلدان الأنديز (بوليفيا، كولومبيا، إكوادور، بيرو وفنزويلا)	شيلي، كوستاريكا، المكسيك	كندا
الجماعة الكاريبية CARICOM (أنتيغوا وبربودا، جزر البهاما، باربادوس، بليز، دومينيكا، غرينادا، غيانا، هايتي، جامايكا، مونتسيرات، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سورينام، ترينيداد وتوباغو)		
أميركا الوسطى (غواتيمالا، السلفادور، هندوراس ونيكاراغوا)		
الجمهورية الدومينيكية، كوريا، سنغافورة		
رابطة أمم جنوب شرق آسيا ASEAN (بروني، كمبوديا، إندونيسيا، لاوس، ماليزيا، ميانمار، الفلبين، سنغافورة، تايلند، فييت نام)	سنغافورة، تايلند، "عبر الهادي" (صادقت عليه نيوزيلندا، بروني وسنغافورة لكن شيلي ليس بعد)	نيوزيلندا
الصين، ماليزيا		

2 الملكية الفكرية: الحرمان من المعرفة

إن قواعد الملكية الفكرية، إن استُعملت استعمالاً فعالاً، تحتّ على الابتكار وتطوير تقنيات جديدة والدفع بعجلة النمو الاقتصادي. غير أنها، إن اتسمت بصرامة بالغة، قد تحدّ من وصول البلدان النامية إلى المهارة التكنولوجية والأدوية بأسعار معقولة، فيما تعجز عن حماية المعارف التقليدية. وعليه يتذدع التوازن بين مكافأة المبدعين ووصول الجميع إلى التكنولوجيات، بفعل القواعد التجارية غير المنصفة التي تلاحظها اتفاقات التجارة الحرة.

وتستعين البلدان الصناعية المتقدمة باتفاقات التجارة الحرة للمطالبة بقواعد أكثر صرامة على الملكية الفكرية، كي تحافظ على نموها وتنافسيتها وتحرص على تنامي شركاتها. وقد كافحت البلدان النامية بشدة في منظمة التجارة العالمية للحفاظ على مرونة تحولها اعتماد قواعد على الملكية الفكرية لتلاءم وحاجاتها الإنمائية، غير أن حتى هذه باتت مهددة اليوم.

والولايات المتحدة هي أشدّ المؤيدين لقواعد أكثر صرامة في هذا المجال، إذ تطلب من البلدان النامية إبرام اتفاقات تتجاوز بمكان اتفاقية جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (TRIPS) لمنظمة التجارة العالمية. والاتحاد الأوروبي يتبع خطى الولايات المتحدة عن كثب، حينما يدرج فصلاً عن الملكية الفكرية في مفاوضات اتفاقات الشراكة الاقتصادية مع 75 بلداً من أفريقيا والكاربي والهادئ وأفريقيا الجنوبية وغيرها من البلدان، ويدعو إلى توسيع الحماية بموجب براءات الاختراع وتطبيق القواعد الصارمة على حقوق التأليف والنشر المضرة بالتنمية.

تقييد الوصول إلى الأدوية

تستحوذ كلفة الأدوية على الحصة الأكبر من الإنفاق على الرعاية الصحية بالنسبة لشعوب البلدان النامية، وغالبية هذه البلدان لا تؤمن سوى القليل من التأمين الصحي أو التغطية الحكومية لكلفة الأدوية. أما أبرز الآليات التي أثبتت عن قدرتها على تقليص أسعار الأدوية فتتمثل بالمنافسة من خلال "الأدوية الجنيسة".

غير أن كل اتفاق تم إبرامه أو تم التفاوض بشأنه مع الولايات المتحدة يفرض قواعد للملكية الفكرية تؤخر اعتماد الأدوية الجنيسة. وتشمل هذه القواعد حماية بيانات التجارب السريرية التي تمنح الحقوق الحصرية لصاحب براءة الاختراع، ما يمنع تسجيل الأدوية الجنيسة طيلة مدة البراءة ويزيد من الاحتكارات بموجب براءات الاختراع.

وعواقب هذا الأمر على الصحة العامة مذهلة، ففي كولومبيا، يجوز لاتفاق تجارة حرة مع الولايات المتحدة أن يحدّ من الوصول إلى الأدوية بنسبة 40%، ما يعادل كلفة الرعاية الصحية التي يقدمها النظام الحكومي لـ 5.2 مليون نسمة. أما الاتفاق بين الولايات المتحدة والبيرو، فيُتوقع أن يحجب الأدوية عن 700.000 إلى 900.000 نسمة في البيرو، ما لم يرتفع الإنفاق على قطاع الرعاية الصحية العمومي وما لم يرتفع الدخل الفردي، في حين أن الاتفاق بين الولايات المتحدة وتايلند سوف يحدّ من قدرة الحكومة التايلندية على إنتاج العقاقير الجنيسة المضادة للفيروسات الرجعية، وبالتالي إرغام تايلند على استعمال الأدوية المسجلة بعشرة أضعاف الثمن.¹⁵

القوانين الجديدة حول البذور تهدد موارد رزق المزارعين الفقراء

غالبية المزارعين في البلدان النامية يتقاسمون البذور مع غيرهم من المزارعين. فتجارة وتبادل البذور أشبه بشبكة سلامة اجتماعية تسمح للمزارعين باختيار الأصناف الأكثر مقاومة وتحسين الإنتاج والمحصول باستمرار، ما يدر منافع على المجتمع ككل.

غير أن اتفاقات التجارة الحرة للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تفترض اعتماد تشريعات ترعى حقوق منتجي النباتات وتحظر مقاسمة البذور، فتزيد بالتالي من هشاشة عيش أكثر المزارعين فقراً في العالم، فيما تزيد من القوة في السوق وهوامش الربح لكبرى الشركات الزراعية في العالم.

فالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على السواء يطرحان شرطاً على توقيع اتفاقات التجارة يفترض من البلدان النامية اعتماد "UPOV 1991"، وهو القانون الإطار الدولي حول حماية أصناف النباتات الذي يحظر على المزارعين بيع البذور المحمية أو تبادلها. وقد فُرض اعتماد UPOV 1991 في جميع اتفاقات التجارة الحرة الأمريكية وغالبية الاتفاقات الأوروبية. والبلدان من مختلف أصقاع العالم النامي شرعت بإبرام مثل هذه الاتفاقات، بما فيها بنغلادش وكمبوديا وإكوادور والأردن والمكسيك وتونس وأفريقيا الجنوبية وفييت نام، علماً أن اتفاقات التجارة والاستثمار المستقبلية ستفرض المزيد من الضغط لا محالة.¹⁶

حتى أن اتفاقات التجارة الحرة الأمريكية ذهبت إلى أبعد من ذلك عندما دعت إلى تسجيل براءات الاختراع على النباتات. فهذا هو أبعد شكل من أشكال حماية الملكية الفكرية المنطبقة على النباتات، فهو لا يكتفي بتقييد حقوق المزارعين في تبادل البذور أو بيعها، بل حتى في حفظ وإعادة استعمال البذور التي أنتجوها بأنفسهم. واتفاق التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والمغرب يطالب بتسجيل براءات الاختراع على النباتات، وجميع الاتفاقات الأخرى تتضمن "أحكاماً تتعلق ببذل أفضل الجهود" من أجل تطوير التشريعات حول براءات الاختراع النباتية.¹⁷

وغالباً ما تبرر الحكومات والشركات الزراعية تلك الحماية الصارمة لأصناف النباتات قائلة إنها ستحسن وصول مؤسسات تصدير المنتجات الزراعية في البلدان النامية إلى أحدث أصناف النباتات، ما يضمن لها التنافسية في سلسلة الإمدادات العالمية. غير أن ذلك غالباً ما لا يصب في مصلحة المنتجين الفقراء، فالتشريعات الأكثر صرامة تزيد من قوة موردي البذور في السوق وتؤدي إلى ارتفاع الأسعار، كما تمكّن في بعض الحالات الشركات الدولية من الاستيلاء على شريحة كبيرة من أرباح الزراعة تفوق أرباح المزارعين الفقراء أنفسهم. وهذا ما حصل في المكسيك عندما أدخلت شركة Monsanto and Delta and Pineland Co. (D&PL) القطن المعدّل وراثياً بعد اعتماد تشريع UPOV 1991 بموجب اتفاق التجارة الحرة لأميركا الشمالية NAFTA.¹⁸

رفع أسعار الكيماويات الزراعية

فيما شهدت المحاصيل ارتفاعاً كبيراً في البلدان الصناعية بفضل الاستعمال المكثف للمواد الكيميائية الزراعية، أرغم ملايين المزارعين في العالم النامي على استعمال وسائل إنتاج مماثلة للتمتع بالتنافسية، ما أدى إلى تبعية كبيرة لصغار المزارعين على المبيدات، مع ما يترتب عنها من تبعات مقلقة على البيئة نظراً للخطر الذي يهدد التنوع البيولوجي، وعلى العمال الزراعيين أنفسهم الذين يتعرضون أكثر فأكثر لخطر التسمم بالمبيدات. وبغية المشاركة في سلسلة الإمدادات العالمية، يعتمد العديد من المزارعين الفقراء اعتماداً كبيراً على الكيماويات الزراعية من أجل التقيد بمعايير الإنتاج، مع ما يرافق ذلك من تبعات على البيئة والصحة. فمزارعي الأرز في كوستاريكا ينفقون ما معدله 16% من كلفة إنتاجهم على الكيماويات الزراعية، في حين أن العديد من المزارعين الفقراء الآخرين، بمن فيهم زارعي الموز والبن والبطاطس، ينفقون ما يزيد عن هذه النسبة حتى.¹⁹

إن القواعد التي تفرض حماية مفرطة للبيانات بموجب اتفاقات التجارة الحرة الأمريكية والتي تحظر المستحضرات الجنيسة الأرخص من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع أسعار الكيماويات الزراعية، فتحجب المنافع عن المزارعين الفقراء لتعيد توزيعها على الشركات المصنّعة للكيماويات الزراعية، دافعة بالمزارعين نحو المزيد من الفقر. وتلك القواعد موضوعة على مثال القوانين الأمريكية المحلية التي دفعت بالقسم الأكبر من المنتجين الأمريكيين للمواد الجنيسة خارج السوق، وجعلت الأسعار الأمريكية من بين الأكثر ارتفاعاً في العالم. على سبيل المثال، إن ثمن مبيد الأعشاب RoundUp من إنتاج Monsanto المكوّن من مادة الجليفوسات (وهي أكثر الكيماويات الزراعية استعمالاً في العالم) يفوق عادة \$50 للغالون الواحد في الولايات المتحدة، في حين أن ثمن المبيد ذاته حامل علامة RoundUp في الأسواق التي تنافسه فيها المواد الجنيسة، مثل أسواق كوستاريكا مثلاً، لا يتجاوز \$12 للغالون الواحد. بموجب اتفاق DR-CAFTA، يُتوقع أن ترتفع أسعار الكيماويات الزراعية عدة أضعاف.

مع العلم أن تراجع استعمال الكيماويات الزراعية من قبل المزارعين الصغار قد يدرّ بمنفعة غير متعمدة تسمح بتشجيع طرائق الإنتاج المستدامة، يبرز خطر واضح من أن يؤدي ارتفاع الأسعار إلى طرد المزارعين الصغار من الأسواق وسلسلة الإمدادات القائمة.

المعرفة والتنوع البيولوجي خارج نطاق الحماية

إن ازدواجية المعايير التي تشوب فصول الملكية الفكرية في غالبية اتفاقات التجارة صارخة. ففيما تزيد من الحقوق الاحتكارية التي تتمتع بها كبرى الشركات، تخفق في تأمين مثل هذه الحماية لكمية المعارف الهائلة التي يختزنها المزارعون في البلدان النامية. في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، يمكن منح براءات الاختراع حتى لو كانت تستند إلى الموارد الوراثية المستخرجة من البلدان النامية، من دون الحصول على موافقة الجماعات المحلية المسبقة. لغاية اليوم، صدرت براءات الاختراع على الأياهاواسكا، البوصير، الأندوف، الكافا، الكينوا والزعفران التي طورها جميعها مزارعو البلدان النامية من خلال التربية الاختيارية. وفي ظل قواعد غير منصفة كهذه، على المزارعين والجماعات المحلية البقاء مكتوفي الأيدي فيما يتم الحصول بحرية تامة على معارفهم ومواردهم الوراثية التي "تعالج" في مختبرات البلدان المتقدمة، في حين تمنح حقوق الملكية الخاصة بها للشركات الأجنبية بموجب براءات الاختراع.

حتى أن الأمور تزداد سوءاً. فبموجب اتفاقات التجارة الحرة الأمريكية، بما فيها اتفاق التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وبلدان أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية، وبين الولايات المتحدة والبيرو، وبين الولايات المتحدة وكولومبيا، لن تتمكن حكومات البلدان النامية بعد الآن من رفض طلب تسجيل براءة إن لم تحدد الشركة منشأ النبتة أو تقدم الإثبات على موافقة المجتمع المحلي على استعمالها.²⁰ نتيجة لذلك، قد تجد المجتمعات المحلية نفسها مجبرة على دفع ثمن أصناف مسجلة تم تطويرها بالموارد الوراثية المستخرجة من أراضيها.

وفي العديد من الحالات، تتطلب هذه التغييرات الجذرية من البلدان النامية تعديل تشريعاتها الوطنية الراعية للتنوع البيولوجي. فقانون التنوع البيولوجي في كوستاريكا مثلاً يطلب من الشركات تقديم شهادة منشأ عند طلب الحصول على براءة اختراع، ويفر بحقوق السكان الأصليين والجماعات المحلية في الاعتراض على وصول الشركات إلى المواد أو المعارف البيولوجية من أراضيهم، لأسباب ثقافية أو روحية أو اجتماعية أو اقتصادية أو غيرها. وسوف يتم تعطيل جميع هذه الأحكام إن صادق جميع الفرقاء على اتفاق التجارة الحرة للولايات المتحدة وبلدان أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية ووضع موضع التنفيذ.²¹

ولا يصل الاتحاد الأوروبي وأستراليا وكندا ونيوزيلندا إلى ما تصل إليه الولايات المتحدة، فهي لا تمنع البلدان النامية من استحداث أنظمتها الخاصة لحماية التنوع البيولوجي والمهارة التقليدية. لكن وكما هي الحال مع القواعد المطبقة على الأدوية، بمجرد أن تتغير قوانين أحد البلدان لتتماشى مع اتفاق أمريكي حول التجارة أو الاستثمار، تستفيد جميع الشركات الأجنبية من الوضع.

سدّ الهوة التكنولوجية أصعب من أي وقت مضى

لطالما كان الوصول إلى التكنولوجيا شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية الاقتصادية. تاريخياً، اتخذت السيطرة على عملية النمو شكل "سباق للتسلح" التكنولوجي بين البلدان النامية التي تحاول أن تمنع انسياب التكنولوجيا إلى خارج أراضيها من جهة الصناعية من جهة، وبين البلدان المتقدمة التي تحاول أن تمنع انسياب التكنولوجيا إلى خارج أراضيها من جهة أخرى. إن عدنا بالزمن إلى حد العام 1719، عندما كانت المملكة المتحدة رائدة الحقبة الصناعية، أرسلت البلدان المتأخرة تكنولوجياً جواسيس صناعيين إلى المملكة المتحدة وهرّبت منها الأدوات وقدمت المحفزات الخاصة لجذب المهاجرين الماهرين. ونظراً لاقتنائها الفاضح للتكنولوجيا خلال تلك الفترة، عُرفت الولايات المتحدة بـ "قرصان وقح للملكية الفكرية". وفي العقود الأخيرة، لُقبت بلدان مثل اليابان وتايوان وكوريا الجنوبية، خلال الفترات التي شهدت فيها نمواً متسارعاً، بـ "عاصمة التقليد" في العالم؛ أما اليوم فالصين هي من ورث عنها هذا اللقب.²²

عن طريق تضييق تشريعات حقوق التأليف والنشر وغيرها من تشريعات الملكية الفكرية من خلال اتفاقات التجارة الحرة، تقوم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بمنع سائر البلدان النامية من أن تتبّع خطاها، ضاربة عرض الحائط بمرحلة مهمة على مسار التنمية. فاتفاقات التجارة الحرة الأمريكية والأوروبية تجبر البلدان النامية على تطبيق تشريعات حقوق التأليف السارية فضلاً عن اعتماد قوانين أكثر صرامة للملكية الفكرية تهدّد مبدأ منظمة التجارة العالمية حول "الاستعمال المنصف" للمعلومات التكنولوجية. فيطلب من البلدان التوقيع على معاهدة حقوق المؤلف للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)، وفي ما يخص اتفاقات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة، إصدار تشريعات موضوعة على مثال القانون الأمريكي لحقوق التأليف الرقمية للألفية (DMCA). فتلك المعاهدات تزيد من صعوبة وصول الشركات واستعمال التكنولوجيا التي تقوم عليها المواد المحمية بحقوق المؤلف، حتى لو استعملت فقط كأساس لإجراء أبحاث وتطوير سلع جديدة.

بحسب لجنة حقوق الملكية الفكرية، وهي مجموعة تضم كبار الخبراء العالميين في مجال الملكية الفكرية، "من غير الحكمة بالنسبة للبلدان النامية الانضمام إلى معاهدة حقوق المؤلف للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ما لم يكن لديها أسباب محددة لذلك، كما ينبغي عليها أن تحتفظ بحرية سن التشريعات حول التدابير التكنولوجية. وعلى وجه الخصوص [...]، إن تشريعات مثل قانون DMCA تُميل الدفة بشدة لصالح منتجي المواد المحمية بحقوق التأليف على حساب حقوق المستعملين التاريخية. وتكرار ذلك عالمياً من شأنه أن يلحق أضراراً جسيمة بمصالح البلدان النامية في الوصول إلى المعلومات والمعارف التي تحتاج إليها للمضي قدماً في عملية التنمية".²³

ابتداءً من كانون الثاني/يناير 2007، يكون قد صادق 61 بلداً على معاهدة حقوق المؤلف للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومن بينها أكثر البلدان فقراً في العالم وتحديداً بوركينافاسو ومالي وغابون. ومن خلال اتفاقات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة، أقدمت بلدان مثل سنغافورة والبحرين والمغرب على اعتماد تشريعات على غرار قانون DMCA.²⁴

الخاتمة 1: شراء النفوذ، فالقواعد الجديدة تستحق ثمنها

لا شك في أن القواعد الجديدة تستحق الشراء بالنسبة للشركات الكبرى. ففيما يخص حقوق التأليف دون سواها، تقدر الحكومة الأمريكية أن قواعد أكثر صرامة من شأنها زيادة عائدات الشركات الأمريكية بقيمة 250 مليار دولار في السنة. كذلك فإن تسجيل براءات الاختراع كفيل بزيادة الأرباح. بالنسبة لشركة أدوية أو كيماويات زراعية تحقق مبيعات بقيمة 2.5 مليار دولار في السنة، يمثل كل يوم إضافي تُمنح فيه براءة اختراع زيادة في المبيعات بقيمة 6.8 مليون دولار.

لهذا السبب فإن الشركات مستعدة لصرف أموال طائلة للتأثير في مفاوضات اتفاقات التجارة والاستثمار. فتنفق رابطة باحثي ومنتجي الأدوية في أمريكا (of America The Pharmaceutical Research and Manufacturers) حوالي 100 مليون دولار في السنة محاولة تكبيف القواعد العالمية حول الملكية الفكرية مع مصالحها، فتخصص 17.5 مليون دولار لممارسة الضغط على اتفاقات التجارة الدولية، ومليون دولار إضافي لخلق "مجموعة صدى" مكونة من علماء الاقتصاد المؤيدين لموقفها.²⁵

3 تقييد وصول الفقراء إلى الخدمات

يغطي قطاع الخدمات جميع النشاطات التي لا تنتج سلعاً، على سبيل المصرفيين ومصنفي الشعر والبنائين والمراكز التجارية الكبرى والفنادق وشركات الطيران وشركات الكهرباء والأطباء والمعلمين. فالخدمات مصدر مهم للاستخدام والدخل في البلدان النامية يتجاوز في بعض الأحيان الصناعة والزراعة أهمية. ففي العام 2001، استحوذ قطاع الخدمات على ما يعادل 52% من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية.²⁶

عليه تبرز أهمية الإدارة الفعالة لقطاع الخدمات بغية تحقيق التنمية المستدامة والمنصفة. وبالتالي يتعين على الحكومات تنظيم هذا القطاع بحيث يخدم المصلحة العامة ويحقق التنمية الاقتصادية في آن. وما لم يُنظم قطاع الخدمات بصورة ملائمة، فإن انفتاحه للموردين الأجانب من شأنه إلحاق ضرر كبير بفرص المؤسسات المحلية على المنافسة، ما يحرم البلدان النامية من فرصة خلق الثروات ويهدد وصول الفقراء للخدمات العامة.

تشهد قطاعات الخدمات نمواً سريعاً في البلدان النامية، ما يدفع الشركات الأمريكية والأوروبية إلى الضغط بشدة من أجل وصول أفضل إلى تلك الأسواق الجديدة. بحسب بيتر مندلسن، "تعلم الشركات الأوروبية أن تنافسيتها رهن بوصولها إلى تلك الأسواق المتنامية سريعاً".²⁷

وقد ناضلت بضراوة شركات أمريكية وأوروبية نافذة للخدمات المالية من أجل إدراج الخدمات على أجدنة منظمة التجارة العالمية، كما حاولت الحصول على التزامات من أجل تحرير الخدمات. لكن وبالرغم من الضغط الكبير الذي تعرضت له، عقدت البلدان النامية التزامات قليلة نسبياً ونجحت في الحفاظ على حق تنظيم هذا القطاع.

وحيث أخفق كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في تحقيق مبتغاه في منظمة التجارة العالمية، باتا يسعيان اليوم بحدّة إلى تحرير الخدمات من خلال الاتفاقات الثنائية والإقليمية. وهذه الاتفاقات تهدد باحتجاز البلدان النامية في نمط يغلب مصلحة المستثمرين الأجانب على المصلحة العامة في تنمية الخدمات. كما أنها تجعل الأنظمة الجديدة ملزمة، ما معناه أنها ثابتة بموجب اتفاق التجارة وعرضة للعقوبات التجارية في حال تعديلها، ما يرتب كلفة باهظة للغاية عند تغييرها، حتى لو كان هذا التغيير يصب في المصلحة العامة.

حرمان الفقراء من التسليف بفرض معدلات مرتفعة

غالباً ما يُنتقى تحرير قطاع الخدمات المالية في اتفاقات التجارة الحرة الأمريكية والأوروبية واليابانية. فُتدع البلدان النامية إلى فتح أبرز الخدمات المصرفية والتأمينية أمام مشاركة أكبر للشركات الأجنبية، وعقد التزامات ملزمة على الأنظمة الراحية لهذا القطاع.²⁸

واتفاقات التجارة الحرة الأمريكية لا زالت الأوسع نطاقاً، فهي تمنح المستثمرين الأجانب حقوقاً جديدة تخولهم إرساء "وجود تجاري" وتجبر الحكومات على إزالة أية قيود سابقة كانت تستوجب من المستثمرين فتح شركات تابعة بدل فروع. وترتب مباشرة عن اتفاقات التجارة الحرة أن شركات الخدمات المالية الأمريكية باتت لها فروع اليوم في شيلي والسلفادور وهندوراس وكوستاريكا والجمهورية الدومينيكية وغواتيمالا والمغرب ونيكاراغوا.²⁹

وتقوم البلدان النامية بتحرير الخدمات المالية أملة بالمزيد من المنافسة والفعالية، ما قد يحسن وصول الفقراء إلى أدوات التمويل. غير أن العكس صحيح في غالب الأحيان. فقد أظهرت دراسات حديثة أجراها صندوق النقد الدولي والأمم المتحدة أن انفتاح قطاع المصارف يسمح للمصارف الأجنبية بانتقاء العملاء الذين يدرون بأكثر نسبة من الأرباح في الاقتصاد، تاركة العملاء الأكثر فقراً ومجازفة للمصارف المحلية، ما يحذّ بدوره من ربحية المصارف المحلية التي أمنت في السابق التمويل للشرائح الفقيرة من السكان واضطرت بالتالي إلى إغلاق أبوابها. نتيجة لذلك، تبقى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (وهي مصدر أساسي للاستخدام) والعديد من السكان الأكثر فقراً مبعدين عن مصادر التمويل.³⁰

في المكسيك، تم تحرير قطاع الخدمات المالية في العام 1993 من خلال تشريعات محلية رافقت اتفاقية NAFTA. وبحلول العام 2000، ارتفعت الحيازة الأجنبية للنظام المصرفي لغاية 85%، غير أن القروض الممنوحة للمؤسسات المكسيكية تراجعت تراجعاً حاداً من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 1994 إلى ما لا يزيد عن 0.3% في العام 2000³¹، وكان الفقراء المقيمين في المناطق الريفية هم الأكثر تضرراً. وفي جنوب المكسيك، انقسم إلى اثنين عدد المزارع الصغيرة التي لها وصول إلى التسليف، ولم يتوافر التمويل إن توافر إلا بمعدلات باهظة للغاية. وفي ولاية سونورا، دفع غياب التمويل بـ 70% من المزارعين المحليين إلى بيع مزارعهم لمؤسسات تجارية كبرى.³²

البيع بالمفرق: إقصاء المؤسسات المحلية وتهديد سبل عيش صغار المزارعين

تؤدي خدمات التوزيع التي تشمل تجارة الجملة والمفرق أهمية بالغة بالنسبة للبلدان النامية، وهي موقوم أساسي يسمح بتأمين موارد رزق الفقراء. ففي الهند، تجارة المفرق هي الصناعة الخاصة الأكبر حجماً إذ تسهم بنسبة 10% من الناتج المحلي الإجمالي، وثاني أكبر مستخدم بعد الزراعة إذ تستوعب حوالي 6-7% من القوى العاملة.³³

واتفاقات التجارة الحرة، لا سيما تلك المبرمة مع الولايات المتحدة، تفتح قطاع المفرق للاستثمارات الأجنبية على نحو قل نظيره. فجميع البلدان التي أبرمت اتفاقيات أمريكية التزمت بإزالة القيود السابقة، بما فيها القيود على مشاركة الأجانب في الشركات واختبارات الحاجات الاقتصادية والاستثناءات العديدة والشاملة للسلع.³⁴

وقدرة الاستثمارات الأجنبية في هذا المجال على المساهمة في عملية التنمية وقف على التشريعات الفعالة. وبغياب مثل هذه التشريعات، يسع شركات التجزئة الأجنبية أن تدفع سريعاً بالمنافسين المحليين خارج السوق وتستثني المنتجين الفقراء من سلسلة الإمدادات المحلية.

عليه وإدراكاً منها بهذه المخاطر، تقوم العديد من البلدان النامية بتنظيم الاستثمار بحذر شديد في قطاع المفرق. ففي الصين على سبيل المثال، شجعت التشريعات الحكومية شركات التجزئة الأجنبية على شراء 95% من إمداداتها محلياً.³⁵ غير أن هذا هو نوع التشريعات بالذات التي تسعى إلى حظره اتفاقات التجارة والاستثمار الجديدة.

الخانة 2: الأسواق تبتلعها المخازن الكبرى في أميركا اللاتينية

في بلدان أميركا اللاتينية، تملك الشركات المتعددة الجنسيات 70-80% كمعدل من المخازن الكبرى (supermarket) الخمس الأولى، التي تستحوذ مجموعة على 65% من إجمالي مبيعات هذا القطاع في تلك المنطقة. وهي تعتمد أكثر من المؤسسات المحلية على السلع المستوردة المحمية بعلامات تجارية، وحتى عندما تشتري السلع محلياً، تتطلب أحجاماً ومعايير يصعب عادة على المزارعين الصغار تأمينها، ما يدفع بهم خارج سلسلة الإمداد. وتبعاً لهذا الأمر على سبل العيش في الأرياف هائلة، ففي قطاع مشتقات الحليب فقط في البرازيل، أدى دخول كبار المخازن الكبرى وتوحد سلسلة الإمداد إلى خروج 60.000 منتج صغير لمشتقات الحليب من السوق.³⁶

قطاع المرافق العامة عرضة للخطر

إن فتح المرافق العامة أمام المستثمرين الأجانب عملية غاية في الصعوبة عملياً تتطلب بيئة تنظيمية متينة ودقيقة يستلزم إرساؤها بعض الوقت. ففي بوليفيا، سمحت التنظيمات الضعيفة لتجمع مستثمرين أجانب تم التعاقد معهم لإدارة إمدادات المياه العامة، برفع الأسعار إلى حدّ باتت الأسر في العام 2000 تنفق ربع دخلها على المياه.

ولغاية اليوم، لم تطلب اتفاقات التجارة الحرة من البلدان النامية عقد التزامات كبيرة لجهة تحرير الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتربية والمياه. غير أن هذه الاتفاقات تقيد حق الحكومات في اعتماد مقاربة تدرجية لفتح قطاع المرافق العامة، ما معناه أنه لا يسعها فتحه أمام المستثمرين المحليين قبل المستثمرين الأجانب، فتمنعها بالتالي من بلورة إطار تنظيمي فعال على مر الزمن. في بعض اتفاقات التجارة الحرة الأمريكية، التزمت البلدان النامية بأن تسمح للمستثمرين الأجانب الوصول إلى المرافق العامة فور انفتاح هذا القطاع أمام الشركات الخاصة المحلية. وقد بينت نسخة تسربت عن مسودة الاختصاصات التفاوضية للاتحاد الأوروبي بشأن اتفاقات التجارة الحرة مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا والهند وأمريكا الوسطى وبلدان الأنديز وكوريا الجنوبية، أن الاتحاد الأوروبي يدعو إلى اعتماد

أحكام مماثلة وبخاصة في مجال المياه والنقل والطاقة. كما أن غالبية الاتفاقات تفترض من البلدان اعتماد تنظيمات ملزمة على الاستثمار في الخدمات فور انفتاح هذا القطاع، ما يعرض البلدان النامية لعقوبات تجارية محتملة إن بذلت القواعد في وقت لاحق.

فتقييد هامش تحرك حكومات البلدان النامية من شأنه أن يحتجز تلك البلدان في أنظمة خدمتية تحد من وصول الفقراء إلى المرافق الأساسية.

الهجرة: رسمياً باتجاه واحد

لا شك في أن حوالات العمال مصدر أساسي للرساميل الوافدة إلى العديد من البلدان النامية. في العام 2003، بلغت تلك الحوالات 93 مليار دولار، أي ضعف المساعدة الإنمائية تقريباً. وفي العديد من الحالات، تتخطى بمكان قيمة الاستثمارات المباشرة الأجنبية.³⁷ في تونغنا، بلغت الحوالات في العام 2004 أكثر من 40% من الناتج المحلي الإجمالي، و150% من إجمالي الصادرات.³⁸ لكن لا بد من تنظيم الهجرة بحذر شديد، إذ قد تؤدي إلى هجرة الأدمغة فتطرح على وجه الخصوص خطراً على قطاع الصحة والتربية وتقوض بالتالي عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبالرغم من المصلحة الكبيرة التي تملكها البلدان النامية في هجرة العمالة الماهرة، غالباً ما تخرج البلدان المتقدمة عن طاولة المفاوضات بعد أن تكون قد حصدت تنازلات أشد أهمية. فيموجب اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، وحدهم 5.500 مهني مكسيكي مخولون دخول الولايات المتحدة وكندا في السنة، في حين يسهل على المهنيين الأمريكيين والكنديين دخول المكسيك نسبياً. ففي العام 2001، دخل أكثر من 50.000 مهني أمريكي وكندي إلى المكسيك، أي 25 مرة أكثر تقريباً من عدد المهنيين المكسيكيين الذين هاجروا في الاتجاه المعاكس.³⁹

إن اتفاق التجارة الحرة بين اليابان والفلبين هو الاتفاق الوحيد الذي قدمت بموجبه دولة متقدمة تنازلات كبيرة لجهة الهجرة، إذ سمح بدخول العاملين في مجال الرعاية من الفلبينيين. غير أن الصحف اليابانية تقيد بأن الهجرة عملياً سوف تقتصر على 500 شخص في السنة.⁴⁰

نتيجة لذلك، تستمر الهجرة الواسعة النطاق نحو البلدان المتقدمة من خلال المسارات غير الرسمية، ما يقوض قدرة البلدان النامية على إدارة تلك الهجرة. كما أنها تضع العمال المهاجرين في مواقف هشة للغاية يُحرمون فيها من حقوقهم في العمل ويعملون لقاء أجور وشروط مزرية في غالب الأحيان. وهو أمر يخفض أيضاً من أجور وشروط عمل العاملين في البلدان المستضيفة.

4 الاستثمار: تكبيل أيدي الحكومة

إن الفصول المتعلقة بالاستثمار في اتفاقات التجارة الحرة بالإضافة إلى معاهدات الاستثمار الثنائية التي تم التفاوض بشأنها بصورة منفصلة تضمن وصول المستثمرين الأجانب وقيامهم بأنشطتهم في البلدان النامية دون أي قيد أو شرط. فالكثير من هذه الأحكام تلحظ نظاماً متيناً للتحكيم الدولي حرصاً على تطبيق صارم لحقوق المستثمرين الواسعة.

خلال التسعينات، سعت البلدان الصناعية كل السعي لإدخال قواعد استثمار ملزمة من خلال منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مدافعة بذلك عن استحداث الاتفاق المتعدد الأطراف بشأن الاستثمار. لكن عندما انهار هذا المسعى عام 1998 بسبب الخلافات الداخلية، انتقلت الأنظار نحو منظمة التجارة العالمية حيث حاول الاتحاد الأوروبي بوجه خاص أن يدخل محادثات بشأن الاستثمار في جولة مفاوضات الدوحة. غير أن البلدان النامية قد نجحت في الاعتراض على هذه المبادرة.

والمكاسب التي حققتها البلدان النامية في منظمة التجارة العالمية قد أطاحت بها معاهدات الاستثمار الثنائية واتفاقات التجارة الحرة. فقد انتشرت الاتفاقات المذكورة خلال العقدين الأخيرين حتى تكاد تشمل اليوم جميع بلدان العالم. ومعاهدات الاستثمار الثنائية تقوّض قدرة الحكومات المستضيفة على القيام بتنظيم فعال للاستثمارات المباشرة الأجنبية لدعم التنمية الاقتصادية. فيسمح عدد متنام من هذه المعاهدات للمستثمرين بمقاضاة الحكومات أمام المحاكم التجارية الدولية للمطالبة بتعويض عن التغييرات التنظيمية، ولو كانت هذه الأخيرة تصب في المصلحة العامة.

وتبرم البلدان النامية اتفاقات جديدة على أمل أن تزيد من الاستثمارات المباشرة الأجنبية، لكن ما من إثبات على ذلك. فالبرازيل على سبيل المثال يُعتبر أحد أكثر البلدان تلقياً للاستثمارات المباشرة الأجنبية وهو لم يصادق على اتفاق استثمار ثنائي واحد.⁴¹ من جهة أخرى وقعت البلدان الأفريقية في ما بينها على أكثر من 1000 معاهدة استثمار ثنائية لكنها تتلقى أقل من 4% من الاستثمارات المباشرة الأجنبية العالمية،⁴² ما يصعب على الاستثمار النهوض بالتنمية الاقتصادية.

بلغت تدفقات الاستثمارات الأجنبية التي تدخل البلدان النامية مستوى قياسياً بعد أن ارتفعت إلى 334 مليار دولار في العام 2005 فقط.⁴³ وتتجمع هذه الاستثمارات في عدد محدود من الصناعات لا سيما النفط والغاز والاتصالات والخدمات المالية والعقارات، ويصب معظمها في مجموعة صغيرة نسبياً من البلدان النامية، غير أن حجم هذه الاستثمارات مهما ارتفع لا يضمن التنمية.

إن البلدان التي شهدت نمواً اقتصادياً سريعاً، لا سيما النمور الآسيوية، وقرت للمستثمرين الأجانب حوافز لدعم التقدم الاقتصادي. فقامت هذه البلدان بتصنيف المستثمرين الأجانب ولم تسمح بدخول غير الذين يستجيبون لحاجات اقتصادياتهم الإنمائية. كما طلبت منهم استيفاء "شروط الأداء"، وعقد شراكات مع الشركات المحلية، ونقل التكنولوجيا، وصقل مهارات الموظفين، وشراء المدخلات الوسيطة من الموردين المحليين، ما يشجع الإنتاج في الاقتصاد ككل. نتيجة لذلك، تمكنت هذه البلدان من تطوير صناعات أضحى الآن رائدة في العالم كما تمكنت من تهيئة فرص العمل والمساهمة في التخفيض السريع للفقر.

لكنّ القواعد الأشدّ من أي وقت مضى في معاهدات الاستثمار الثنائية واتفاقات التجارة الحرة تكبّل قدرة من شاء أن يسير على خطاها، إذ تمنعهم من استعمال السياسات التي نجحت مع البلدان الآسيوية. فالمعاهدات الأخيرة بما فيها تلك التي تفاوضت بشأنها الولايات المتحدة وكندا واليابان تؤمّن للمستثمرين "الحقوق السابقة للتأسيس" التي تمنع الحكومات من تصنيف المستثمرين الأجانب.⁴⁴ إلى ذلك، فإنّ عدداً متنامياً من فصول ومعاهدات الاستثمار يمنع الحكومات من تنظيم الاستثمار الأجنبي بعد أن يلج الاقتصاد، عبر حظر "شروط الأداء" في القطاعات كافة بما فيها المناجم والتصنيع والخدمات.⁴⁵

الخاتمة 3: الإطاحة بقدرة الحكومات على معالجة عدم المساواة

نجحت حكومات بعض البلدان النامية في استعمال شروط الأداء للحدّ من عدم المساواة على أساس الجنس والعرق. فنظراً لكون المرأة تتجه إلى العمل في مجالات الصناعات الإلكترونية والنسيج والملابس التي غالباً ما تجذب المستثمرين الأجانب، يمكن لتنظيم الاستثمارات المباشرة الأجنبية أن يؤثر إلى حد بعيد على التفاوت العميق في الأجور بين الرجال والنساء. ففي كوريا الجنوبية مثلاً، أدى التنظيم الفعال للاستثمار الأجنبي إلى تحفيز الشركات لزيادة القيمة على الصادرات تدريجياً، ما أدى إلى تقليص التفاوت في الأجور بين النساء والرجال.⁴⁶

إلى ذلك، تم اللجوء أيضاً إلى شروط الأداء لمعالجة التفاوت الاقتصادي الراسخ بين المجموعات العرقية. في جنوب أفريقيا، يقوم برنامج التمكين الاقتصادي للسود بمكافأة الشركات التي تعيّن مسؤولين سود، فيبني علاقات تجارية مع شركات إمداد محلية يملكها السود ويعزز المساواة في الاستخدام داخل الشركة.⁴⁷

إن اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة (TRIMS) يحدّ أساساً من استعمال شروط الأداء، وأنت العديد من اتفاقات التجارة الحرة ومعاهدات الاستثمار الثنائية لتزيد الوضع سوءاً.

التعويض للمستثمرين الأجانب، حتى عندما ينتهكون المصلحة العامة

تقيم معظم قوانين الاستثمار الوطنية توازناً بين حقوق الشركات وحقوق المواطنين، عبر الاتفاق على أن تعوّض الحكومة للمستثمرين في حالات "الاستملاك المباشر" - ومعناه أي عمل تحجز بموجبه الحكومة موجوداتهم أو تدمر بالكامل قيمة استثماراتهم-، لكن ليس في معرض السياسات الروتينية كزيادة الضرائب أو تغيير التنظيمات البيئية. لكن اتفاقات التجارة الحرة ومعاهدات الاستثمار الثنائية قد أطاحت بهذا التوازن في توسيعها الجذري لحقوق المستثمرين والتقيؤ الكبير لحقوق الحكومات ومواطنيها.

لقد وقع أكثر من 170 بلداً حتى الآن على اتفاقات الاستثمار الدولية التي تؤمن للمستثمر الأجنبي حق الرجوع الفوري إلى التحكيم الدولي بين المستثمر والدولة لحل النزاعات، من دون محاولة فض النزاع أولاً أمام المحاكم المحلية.⁴⁸ فهذا التحكيم لا يراعي المصلحة العامة ويبيّن قراراته حصراً على أحكام القانون التجاري.

يمكن للمستثمرين الأجانب وحتى لأصحاب الأسهم ملاحقة الدولة قضائياً حتى لو كانت الحكومة تتصرّف لخدمة المصلحة العامة. ويتحمل مكلفو الضريبة التعويض عن الأضرار التي لحقت بمصالح المستثمر، بما في ذلك الأرباح المستقبلية المتوقعة. وقد يكون الثمن باهظاً للغاية. فالتعويضات المستحقة حالياً من الأرجنتين تقدّر بحوالي 18 مليار دولار.⁴⁹ وقد رفعت الدعاوى ضد الحكومات لزيادتها الضرائب على القيمة المضافة وإعادة تقسيم الأراضي وتخصيصها للاستعمال التجاري بدل الزراعي وتنظيم منشآت معالجة النفايات السامة، باعتبار أنها أثرت سلباً على أرباح المستثمرين الأجانب.⁵⁰

إن لجوء المستثمرين حكماً إلى التحكيم الدولي كما بات مكرساً في معاهدات الاستثمار الثنائية واتفاقات التجارة الحرة يهدد سيادة القانون في البلدان النامية، إذ يتخطى النظام القضائي المحلي بغض النظر عن مدى فعالية هذا النظام. إلى ذلك ينطوي على ازدواجية واضحة في المعايير لأن المستثمرين المحليين لا يحق لهم بهذا النوع من وسائل الرجوع. وحتى عندما تحصر العقود صراحة الرجوع أمام المحاكم المحلية، يبقى أمام المستثمرين الأجانب خيار اللجوء إلى التحكيم الدولي. في أحد النزاعات حول خصخصة المياه ضد الأرجنتين، نص العقد على تنازل الشركة عن حق استعمال معاهدة الاستثمار الثنائي بين الولايات المتحدة الأمريكية والأرجنتين في حال وقوع أي نزاع بينهما. غير أن محكمة التحكيم الدولية اعتبرت أن هذا التنازل لا يمنع شركة أزوريكس في الولايات المتحدة، وهي المساهم الأكبر في الشركة المحلية التابعة لها، من أن ترفع بنفسها شكوى للاستحصال على تعويضات، بموجب المعاهدة الدولية.⁵¹

ليست الأسباب القانونية لقرارات التحكيم وحدها مناهضة للمصلحة العامة بل الإجراءات أيضاً. فبالرغم من أن عدداً كبيراً من هيئات التحكيم يستضيفها البنك الدولي والأمم المتحدة، وهما مؤسستان ملتزمتان علناً بالمساءلة، يبقى نظام التحكيم الخاص بالاستثمارات محفوفاً بالسرية.⁵² فمن شبه المستحيل معرفة القضايا التي يتم النظر فيها، ناهيك عن نتيجة القرارات ومبرراتها.⁵³ لهذا السبب، ما من قرارات متوافرة تنوّر حكومات البلدان النامية عند صياغة اتفاقات الاستثمار.

والمجموعة الوحيدة المطلعة على هذه المعلومات السرية هي مجموعة متزايدة النفوذ من المحامين التجاريين الذين يتقاضون أجوراً باهظة تجعلهم خارج متناول حكومات البلدان النامية. ويقوم هؤلاء المحامون بشكل منتظم بتوجيه رسائل إلى المستثمرين الأجانب، يشيرون فيها إلى فرص المطالبة بتعويض من البلدان النامية بموجب اتفاقات الاستثمار الدولية.⁵⁴

الخاتمة 4: ادعاءات الشركات تسلب المكلفين

تمّ الفوز في المكسيك بدعوى رُفعت نتيجة رفض تجديد الرخصة السنوية لأحد المستثمرين الأجانب، من أجل تشغيل منشأة لتخزين النفايات السامة، نتيجة احتجاج المجتمع المحلي. فطالب المستثمر الأجنبي بالتعويض وجاء قرار المحكمة لصالحه، علماً أنه عملاً باتفاق التجارة الحرة لأميركا الشمالية، "ما من مبدأ يقول بأن الدعاوى الإدارية التنظيمية تقع بحد ذاتها خارج نطاق الاتفاق، حتى ولو كانت مفيدة للمجتمع ككل، على غرار الحماية البيئية مثلاً".

وفي الأرجنتين، خلال الأزمة المالية التي شهدتها البلاد بين العامين 2001 و 2002، وفي وسط الارتفاع المهول للبطالة والتدهور المباشر لمخزونات الأسر، أجبرت التدابير الطارئة التي اتخذتها الحكومة المستثمرين الأجانب على وقف فرض أسعار موازية للدولار الأمريكي لقاء المرافق العامة كالمياه والغاز. فطالبت 39 مجموعة بالتعويض عن العائدات الفائتة، وقد نجح البعض بتحصيل التعويض. أما التعويضات المطلوبة حتى الآن فتقدّر بحوالي 18 مليار دولار.⁵⁵

ولا تحصل الشركات دائماً على تعويضات كبيرة. ففي قضية بوليفيا للمياه المذكورة في الصفحة 20، رفع المستثمرون دعوى مدّعين أن الحكومة فشلت في حماية استثمارهم وخرقت بذلك معاهدة الاستثمار الثنائي. وجاء قرار المحكمة الدولية لصالح المستثمرين الأجانب لكنه لم يمنحهم غير التعويض الرمزي، بحجة أنه رغم وجوب إقرار الدعوى على أساس القانون التجاري، من الجلي أن الحكومة قد تصرفت على أساس المصلحة العامة وبالتالي اعتبر التعويض الرمزي مناسباً.⁵⁶

زيادة خطر الأزمة المالية

تدور آلاف مليارات الدولارات حول العالم كل يوم على غرار الاستثمارات القصيرة المدى بقصد المضاربة، لا سيما في أسواق الأوراق المالية لمختلف البلدان النامية والمتقدمة. فتدفعات الأموال الكبيرة هذه قادرة على تأمين الأموال الضرورية للمؤسسات المحلية، لكن وكما تبين للكثير من البلدان النامية خلال الأزمة المالية الآسيوية في أواخر التسعينات، يمكن لهذه التدفقات، بغياب تنظيم فعّال، أن تحدث خللاً في الاقتصاد وتدفع بملايين الأشخاص إلى الفقر بين ليلة وضحاها.⁵⁷

وبعض اتفاقات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة تقيد قدرة الحكومات على تنظيم تدفق رؤوس الأموال. مثلاً على ذلك التنازلات الكبيرة التي قامت بها شيلي وسنغافورة في اتفاقات التجارة الحرة الأخيرة مع الولايات المتحدة، والتي حصرت استعمال ضوابط الرساميل بحالات الطوارئ الوطنية.⁵⁸ وقد تحدث بصراحة عالم الاقتصاد الفائز بجائزة نوبل جوزف ستيجليتز عن هذه الناحية من اتفاقات التجارة الحرة، معتبراً أن تلك القيود تعرّض اقتصاديات البلدان النامية لأخطار هي بمعنى عنها.⁵⁹ ويمكن للأزمات المالية أن تعيق التنمية الاقتصادية إلى حد كبير، كما أنها تطال الفقراء أكثر من غيرهم. في الأرجنتين مثلاً، تجاوزت نسبة الفقر 53% خلال الأزمة المالية للعامين 2001-2002، وخسر الملايين مخزونات عمرهم.

5 الاستخدام: السعي العسير وراء العمل اللائق

غالباً ما يزعم السياسيون أنّ اتفاقات التجارة الحرة والاستثمار كفيلة بخلق فرص العمل وزيادة الأجور. يعتمد معظم الفقراء المقيمين في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء، أقله جزئياً، على العمل المأجور لكسب لقمة العيش. ومن بين المليار فقير العاملين في الزراعة تقريباً، يعمل 40% منهم في المزارع وكمزارعين مياومين. ويُعتبر العاملون في الزراعة لقاء أجر من بين أفقر الجماعات المهنية، حيث يعيش أكثر من 60% منهم دون عتبة الفقر.⁶⁰

إلى ذلك، تُعطل القواعد المنصوص عليها في العديد من اتفاقات التجارة الحرة، قدرة التجارة والاستثمار الأجنبي على تهيئة فرص العمل اللائق أو زيادة الأجور على المدى الطويل. وبالرغم من التوسع السريع للتجارة والاستثمار في ظل اتفاق التجارة الحرة لأميركا الشمالية، شهد المكسيك تدهوراً للاستخدام ككل في الزراعة والصناعة النظامية على السواء، وزيادة سريعة للاساواة. فقد كانت الأجور الفعلية في المكسيك عام 2004 أدنى مما كانت عليه عام 1994، حتى في المناطق الحرة لتجهيز الصادرات (ماكيلادوراس). ولا يعود هذا التراجع في الأجور إلى اتفاق التجارة الحرة لأميركا الشمالية دون سواه، بل يرتبط أيضاً بأزمة الدين وتراجع قيمة البيزو، لكنّ المفاجئ في الأمر أن النمو السريع للصادرات المصنّعة لم يؤدّ إلى زيادة في الأجور، حتى في قطاعات التصدير، بالرغم من زيادة إنتاجية اليد العاملة.⁶¹

ولن يؤدّي تحرير التجارة والانفتاح على الاستثمار إلى خلق فرص العمل ما لم يتم تنظيمهما تنظيمياً فعالاً وتكييفهما بحسب الحاجات الاقتصادية على المدى الطويل. فاتفاقات التجارة الحرة تهدد بتجريد البلدان النامية من الأدوات التي تحتاجها لوضع الاستثمار والتجارة في خدمة التنمية.⁶²

الخاتمة 5: اتفاق التجارة الحرة لأميركا الشمالية ليس علاجاً سحرياً لمشكلة الاستخدام

في المكسيك، وسّع اتفاق التجارة الحرة لأميركا الشمالية (NAFTA) باب الوصول إلى السوق الأمريكية، ما أدّى إلى زيادة هائلة في الاستثمارات المباشرة الأجنبية في قطاعي الزراعة والتصنيع. غير أن شريحة كبيرة من الاستثمارات في القطاع الزراعي صبّت في المزارع الكثيفة نسبياً برأس المال، وفشلت نتيجة ذلك في خلق الكثير من فرص العمل. وخلال السنوات العشر الأولى من هذا الاتفاق، خسر المكسيك 1.3 مليون وظيفة في الزراعة.⁶³ أمّا في مجال التصنيع فقد استحدثت أعداد كبيرة من الوظائف في البداية، لا سيما في مصانع المناطق الحرة لتجهيز الصادرات (ماكيلادوراس)، ما سمح بخلق 800.000 وظيفة جديدة بحلول العام 2001⁶⁴، ولكن نظراً لكون القدرة التنافسية لمصانع الجمع تلك مرتبطة باليد العاملة الرخيصة نسبياً في المكسيك، أصبحت معرّضة إلى منافسة الصين المتنامية. وعليه سجّلت خسارة 200.000 وظيفة في مجال التصنيع بين 2001 و2004 فقط، سببها الرئيسي انتقال الشركات إلى الصين.⁶⁵

اللا مساواة بين الجنسين مستمرة

إن الترويج لنموذج إنمائي يعتمد على اليد العاملة الرخيصة و"المرنة" لأغراض التنافسية، بدل الاستثمار في التعليم والموارد البشرية، من شأنه أن يغذي اللا مساواة القائمة بين الجنسين. فتشكل النساء الشريحة الأكبر من العاملين في الكثير من القطاعات التي ازدهرت بفضل اتفاقات التجارة والاستثمار، كالمصانع الكيماكية في المناطق الحرة لتجهيز الصادرات (ماكيلادوراس) وقطاع تصدير المنتجات الزراعية في بلدان الأنديز (في مزارع الهليون في البيرو، و72% من العمال هم من النساء⁶⁶).

والمصانع الجديدة تخلق فرص العمل وفي بعض الحالات تؤمن العمل لنساء لم يعرفن الاستخدام المأجور من قبل. لكن حتى لو كانت الأجور والشروط أفضل بقليل من تلك المعمول بها في المصانع المحلية، غالباً ما تكون الشروط مزرية وحقوق العمل منسيّة.

وتبقى الأجور متدنية جداً والشروط فيها من الاستغلال والاستضعاف. فانتهاكات حقوق العمل شائعة وغالباً ما تُحظر النقابات العمالية. في مصانع المناطق الحرة لتجهيز الصادرات (ماكيلادوراس)، تُجبر النساء على الخضوع بشكل منتظم لفحص الحمل عند تقديم طلب عمل. وقد أتى على لسان أمّ عزباء حاولت الشركة حيث تعمل في المكسيك أن تخفض أجرها: "قال لي المسؤول أن أغلق فمي إن كنت أهتم لأمر ولدي". قال: "فكري كيف ستنمكين من إعالتهما إن طردناك"⁶⁷.

يعاني الموظفون من قلة الأمن الوظيفي وساعات العمل الطويلة وظروف العمل السيئة وغياب الفوائد الصحية والضمان. وتؤثر ساعات العمل الطويلة بوجه خاص على النساء والأطفال: فالنساء مجبرات على العمل لإطعام أولادهن، لكن ذلك يتطلب منهن التغيب لساعات طويلة عن المنزل. وقد قالت مربية أطفال تعمل في مركز حضانة في كولومبيا إن الأمهات العاملات في الصناعات الغذائية يجلبن أطفالهن عند الساعة الرابعة صباحاً ولا يعدن لاسترجاعهم قبل الساعة العاشرة ليلاً. وتلك الخيارات القسرية منافية لجميع المبادئ المنادية بحق الإنسان في الحياة العائلية⁶⁸.

ونهاية الأمر أن الوظائف الجديدة لا تمكن النساء من انتشال أنفسهن وعائلاتهن من الفقر.

عدم تفعيل أحكام العمالة لا يحدث فرقاً كبيراً في الواقع

تكاد تظهر الأحكام الراعية للعمالة في جميع اتفاقات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، لكن الأطراف تكتفي بالالتزام بتطبيق قوانين العمل المحلية بغض النظر عن نوعية هذه القوانين أو مستويات تطبيقها الحالية. فلا شرط يوجب إدخال معايير منظمة العمل الدولية في القوانين المحلية، ولا تُفرض الموجبات التنفيذية على المستثمرين الأجانب.

واتفاق التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والأردن خير مثال على ذلك. فقد طبقته الحكومة الأمريكية باعتبار أنه يلحظ معايير تنفيذية حول العمل والبيئة، غير أن البنود المتعلقة بالعمل ضعيفة ولا تطلب من الفريقين غير "السعي لضمان" تماشي القوانين المحلية مع "حقوق العمل المعترف بها دولياً". إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن حتى المعايير الضعيفة لا تطبق ولو كانت، بعكس اتفاقات التجارة الحرة اللاحقة مع الولايات المتحدة، قابلة للتنفيذ بموجب آلية حل النزاعات التي ينص عليها الاتفاق.

إن ظروف العمل في المصانع في الأردن بما فيها المصانع التي تؤمن الإمدادات لمراكز وول مارت Wal-Mart رديئة للغاية، لا سيما بالنسبة للعمال المهاجرين. فقد جاء على لسان نسيمه أخت وهي عاملة مهاجرة من بنغلادش في العقد الثالث من عمرها: "إن طالبنا بالمال، يضرّبونا. في الأشهر الأربعة التي قضيتها في الأردن، لم يدفعوا لنا أي مليم. وعندما طالبنا بالمالنا وبطعام أفضل، غضبوا منا وحجزونا في مكان يشبه السجن لأربعة أيام من دون أي طعام، ومن ثم أجبرونا على العودة إلى بنغلادش"⁶⁹.

ويبدو أن اتفاقاً واحداً نجح في تحسين معايير العمل هو اتفاق النسيج بين الولايات المتحدة وكندا. بموجب هذا الاتفاق، يُشترط لتحسين الوصول إلى السوق الأمريكية تطبيق حقوق العمل المعترف بها دولياً والتي تراقبها منظمة العمل الدولية بشكل مستقل. وهذا الحكم يمنع استباحة بنود العمل لأغراض حمائية. فكانت النتيجة تحسناً ملحوظاً في الأجور وظروف العمل واحترام حقوق العمال، كما استفاد المستثمرون الأجانب من ارتفاع مستوى الإنتاجية والجودة وتراجع معدلات الحوادث وتبدل الموظفين والتغيب عن العمل.⁷⁰ بالرغم من كل ذلك، لم ينجح الاتفاق في ضمان احترام حق العمال في التنظيم.

6 تحرير تعريفات البلدان النامية غير مسبوق في السرعة والعمق

يبرز رياء البلدان الثرية جلياً في أحكام اتفاقات التجارة الحرة المتعلقة بالرسوم الجمركية؛ فلمجرد أن تحافظ البلدان النامية على وصولها إلى أسواق البلدان الثرية، يُطلب منها تحرير الرسوم الجمركية وصولاً إلى مستويات مذهلة تتخطى أي حدود تم اقتراحها في منظمة التجارة العالمية. فتُدفع تلك البلدان إلى إلغاء غالبية لا بل كافة الرسوم الزراعية والصناعية أحياناً، وتجميد خطوط الرسوم الجمركية الباقية على المعدلات الحالية، وتخفيض الحواجز غير الجمركية. كما يُطلب منها في الكثير من الحالات القيام بهذه الإجراءات لمجرد الحفاظ على المستويات الحالية لوصولها إلى أسواق البلدان المتقدمة. في الوقت عينه، ويعكس منظمة التجارة العالمية، تبدي البلدان الصناعية قليلاً من العزم لجهة المفاوضة بشأن تخفيض الإعانات الزراعية التي تؤدي إلى إغراق أسواق العالم بمحاصيل مثل القطن ومشتقات الحليب والسكر، وما يترتب عن ذلك من أضرار تلحق بالمزارعين في البلدان النامية. إلى ذلك، تصر البلدان الثرية على إبقاء مجموعة من الحواجز غير الجمركية لمنع الوصول إلى السوق، وهي مسألة تداعياتها ثقيلة على جهود مكافحة الفقر.

دفع المزارعين إلى المزيد من الفقر

يعيش 70% من أفقر فقراء العالم في المناطق الريفية ويعتمدون بشكل كبير على إنتاج المواد الغذائية لكسب معيشتهم.⁷¹ فتحريير الرسوم الجمركية بشكل غير مناسب، لا سيما عندما تواصل بلدان الشمال دعم صادراتها وإغراق الأسواق الخارجية بمحاصيلها، يهدّد بدفع أفقر فقراء العالم إلى الهاوية.

في إطار اتفاقات الشراكة الاقتصادية، تُمارس الضغوط على أفقر بلدان العالم في أفريقيا والكاربيبي والهادئ لإلغاء الرسوم على مجمل المبادلات التجارية تقريباً مع الاتحاد الأوروبي، شريكها التجاري الأكبر.⁷² وكانت بلدان أميركا الوسطى والجمهورية الدومينيكية، في اتفاقات التجارة الحرة التي أبرمتها مع الولايات المتحدة، قد وافقت على تخفيض الرسوم الزراعية كلها وإبقائها عند حد الصفر باستثناء خط جمركي واحد هو الذرة البيضاء.⁷³ هذا ولم يُسمح للبيرو وكولومبيا بأي استثناء لجهة إلغاء الرسوم الجمركية في اتفاقات التجارة الحرة الموقعة مع الولايات المتحدة.

وتذهب بعض اتفاقات التجارة الحرة حتى إلى تقييد حق البلدان النامية في استعمال الآليات الاحترازية الزراعية للحد من الواردات بوجه هبوط مفاجئ للأسعار، فتمنعها صراحة من استعمال الآلية المتاحة حالياً في اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة أو أي اتفاق لاحق لمنظمة التجارة العالمية. في إطار اتفاق DR-CAFTA واتفاقات التجارة الحرة للولايات المتحدة مع البيرو وكولومبيا، يمكن تطبيق الآلية الاحترازية الزراعية تبعاً لزيادات الحجم فقط، وليس تبعاً لهبوط الأسعار. لكن هذا يحدّ من فعالية تلك الآلية إلى درجة كبيرة، لا سيما بسبب تدني أسعار الصادرات الزراعية الأمريكية المدعومة. فلا يمكن تطبيق الآلية عندما يُغنى الرسم الجمركي بالكامل ولا يمكن استعمالها إلا لعدد محدود للغاية من السلع.

قد تكون التبعة المترتبة عن هذا التحرير العميق للرسوم الجمركية على وسائل العيش والأمن الغذائي في الأرياف سريعة ومهتمة. ففي المكسيك على سبيل المثال، يعتمد حوالي 18 مليون شخص على إنتاج الذرة. لكن بعد اتفاق التجارة الحرة لأميركا الشمالية، تضاعفت واردات الذرة من الولايات المتحدة في غضون سنتين. وقد تم تصدير الذرة إلى المكسيك بأسعار أدنى من كلفة الإنتاج بنسبة 30% أو أكثر، نظراً للفعالية الأكبر المتاحة في الولايات المتحدة، لكن أيضاً نظراً للإعانات الأمريكية المرتفعة. فتحمّل الفقراء في المناطق الريفية العبء الأكبر. وفيما هبطت أسعار الذرة، تمكن المنتجون الذين يملكون أراضي زراعية مروية واسعة من التحوّل إلى زراعة أنواع أخرى من المحاصيل، في حين أن المزارعين الأكثر فقراً لم يبق أمامهم سوى زيادة إنتاج الذرة لتأمين الدخل الكافي لتلبية حاجاتهم الأساسية، ما دفع بالأسعار إلى المزيد من الهبوط.⁷⁴

وعدد آخر من اتفاقات التجارة الحرة بين البلدان النامية والبلدان الصناعية في طور المفاوضات أو بدء التنفيذ حالياً، لكن الخوف من التداعيات نفسها لا يزال موجوداً:

- في غرب أفريقيا، تقدّر دراسات تقييم الآثار الأخيرة التي نشرتها المفوضية الأوروبية قبل تنفيذ اتفاقات الشراكة الاقتصادية، أن عملية التحرير الجمركية قد تؤدي إلى زيادة في استيراد عدد من المنتجات: 16%

- للبصل، 15% للبطاطا، 17% للحم البقر و18% للدواجن. وبما أن هذه المنتجات هي مورد عيش بالنسبة للكثير من صغار المنتجين، لا بد أن تكون العاقبة وخيمة على الفقر.⁷⁵
- في أميركا الوسطى، يُعتبر الأرز سلعة غذائية أساسية إلى جانب الذرة والفاصوليا، كما يُعتبر عماد النظام الغذائي لشريحة كبيرة من سكان أميركا الوسطى، لا سيما الفقراء منهم. لكن في إطار اتفاق DR-CAFTA، وافقت حكومات بلدان أميركا الوسطى على نظام حصص يسمح باستيراد كميات متزايدة من الأرز من الولايات المتحدة بسعر أدنى بنسبة 20% من كلفة الإنتاج، نظراً للإعانات الأمريكية الكثيفة. بذلك، يُقدّر أن يفقد 80.000 مزارع أرز موارد رزقهم.⁷⁶
- تشير دراسات تقييم أثر اتفاق التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكولومبيا أن القطاع الزراعي قد يشهد انخفاضاً بنسبة 57% في الدخل وانخفاضاً بنسبة 35% في الاستخدام في تسعة قطاعات زراعية.⁷⁷

الخاتمة السادسة: ولي زمن كان فيه القطن بمثابة "ذهب أبيض"

يهدّد اتفاق التجارة الحرة المقترح بين الولايات المتحدة والبيرو بالقضاء على سبل عيش آلاف سكان البيرو العاملين في زراعة القطن بعد وصول كميات القطن الهائلة المدعومة من الولايات المتحدة. فيتلقى 25 ألف منتج أمريكي للقطن حوالي 3.5 مليار دولار سنوياً من الإعانات في حين أن نظرائهم في البيرو لا يتلقون أية إعانات ولا يملكون إلا القليل القليل من الحلول البديلة لكسب عيشهم. والولايات المتحدة هي أساساً أول مورد قطن لمنطقة الأنديز. عملاً باتفاق التجارة الحرة، سيكون على البيرو إلغاء الرسوم الجمركية على القطن الأمريكي، ما يعرّض المزارعين إلى المزيد من التنافسية ويهدّد معيشتهم.

ليلي أرتيغا كابريرا سيدة تزرع القطن في بيسكو، جنوب شرق البيرو. وهي تنهض عند الخامسة صباحاً لتعدّ الطعام لعائلتها ومن ثم تتوجه إلى حقل القطن عند الثامنة وتبقى هناك حتى الساعة السادسة مساءً. ويؤمن القطن لعائلتها مالاً بالكاد يكفي للطعام. عملها شاق والعائلة عالقة في حلقة الدين، إذ تستدين لتزرع وتعمل ثمانية أشهر إلى حين الحصاد كي تتمكن من سداد الديون. وتقول ليلي "كيف نعيش الآن؟ سنموت من الجوع".

زميلها لويس شافيز فالنتين الذي يعمل في المنطقة نفسها لزراعة القطن يوافقها الرأي ويقول: " عندما سيأتينا القطن الأمريكي المدعوم، لن يبقى لنا المال الكافي لنعيش. فلم يعد القطن "الذهب الأبيض"، بل أصبح رمزاً للفقر".

هل المستهلكون هم الربح الحقيقي؟

يزعم المدافعون عن تحرير التجارة أن الواردات الرخيصة قد تكون مضرّة ببعض المزارعين الفقراء، إلا أنها تفيد المستهلكين الفقراء. في الواقع، يبقى هذا الأمر رهناً بقدرة الحكومة على تنظيم السوق بشكل فعال وضمان التنافسية.

عندما يتحكّم عدد صغير من كبار المستوردين بالسوق نظراً لضعف المنافسة المحلية، قد لا يستفيد المستهلكون من تراجع كلفة الواردات. في هندوراس مثلاً، يتحكّم المستوردون الخمس الأوائل بـ 60% من تجارة الأرز. وعندما خُفّضت الرسوم الجمركية على الأرز، تدبّى سعر الاستيراد بنسبة 40% بين 1994 و 2000. غير أن سعر الاستهلاك الحقيقي ارتفع بنسبة 12% بين 1994 و 2004. وفي الإكوادور، لم يخفّض كارتل لتكرير السكر سعر استهلاك السكر بعد تحرير الاستيراد أوائل التسعينات.⁷⁸

والتبعية المفرطة على الواردات الغذائية تولّد أخطاراً كبيرة. فيمكن لأسعار السلع المتغيرة في أسواق العالم، والمتفاقمة بفعل التغيرات المفاجئة في سياسة الدعم، أن تؤثر بشدة على أسعار الاستهلاك. ترتفع أسعار الذرة في العالم سريعاً نتيجة الطلب على الوقود الأحيائي، المتأثراً جزئياً من زيادة الدعم لإنتاج الوقود الأحيائي. فالمستهلكون في المكسيك المعتمد بشكل كبير على الذرة المستوردة على أثر اتفاق التجارة الحرة لأميركا الشمالية، قد نزلوا إلى الشارع بعد أن ازداد سعر التورتيلا - غذائهم الأساسي - بنسبة 40% خلال ثلاثة أشهر. ولا يمكن للحكومات أن تفعل الكثير في وجه زيادات مماثلة في الأسعار، خاصة وأن الإنتاج الزراعي المحلي يصعب عليه الحلول محل الواردات، أقله على المدى القصير.⁷⁹

البلدان الصناعية تُبقي على الحواجز بوجه الصادرات الزراعية

إن إلغاء الرسوم الجمركية بالشكل الجذري الذي تقبل به البلدان النامية في اتفاقات التجارة الحرة ليس متبادلاً. فالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي قد وافقا على تنازلات طفيفة في الرسوم في إطار مفاوضات اتفاق التجارة الحرة وسماحاً بإلغاء الرسوم في بعض القطاعات الزراعية التي لا تنافس منتجها بشكل مباشر.

مثلاً:

- يُعتبر لبنان من بين أكثر بلدان العالم تنافسية في إنتاج زيت الزيتون، لكن 95% من زيت الزيتون المباع في المراكز التجارية في العالم مستورد من إسبانيا وإيطاليا واليونان. أمّا السبب فيعود إلى السياسة الحمائية التي يتبعها الاتحاد الأوروبي. فيؤمن الاتحاد الأوروبي لمنتجي زيت الزيتون في نطاقه إعانات تبلغ 2.3 مليار دولار سنوياً ويفرض مجموعة حصص على الاستيراد لحمائتهم من

المنتجين المنافسين. لهذا السبب، لم يتمكن لبنان من الاستفادة إلا من بعض التنازلات المحدودة للغاية في مجال زيت الزيتون غير المعالج، من خلال اتفاق الارتباط بين الاتحاد الأوروبي ولبنان.⁸⁰

- في اتفاق الارتباط بين الأردن والاتحاد الأوروبي، فرض الاتحاد الأوروبي حدوداً على استيراد الفاصوليا والطمطمم والفراولة والفلفل الحلو والورود والقرنفل من الأردن، وهي المواد التي ينتجها الأردن بتنافسية أعلى من الاتحاد الأوروبي. هذا وتخضع بعض المنتجات الحساسة إلى جداول زمنية تسمح للأردن بتصدير منتجاته عندما ينتهي موسم الإنتاج في الاتحاد الأوروبي. ولا شك أن هذا يعيق قدرة الأردن التصديرية إلى حد بعيد بما أن الحصص تُفرض في الوقت الذي يشهد فيه الأردن فائضاً موسمياً في إنتاج محاصيل كالخيار والعنب.⁸¹
- بعد اتفاق DR-CAFTA، أملت بلدان أميركا الوسطى التي تتمتع بتنافسية في تصنيع السكر في أن يتوسع وصولها إلى أسواق الولايات المتحدة. فبالرغم من مساهمته شبه المعدومة في الاقتصاد الأمريكي، يتمتع السكر بحماية الرسوم العالية وكوتا الرسوم والأسعار المضمونة. وتوازي زيادة الحصص الممنوحة لأميركا الوسطى بموجب اتفاق DR-CAFTA 1% فقط من إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية وأقل من 3% من إنتاج بلدان أميركا الوسطى.⁸² بذلك يستفيد القليل القليل من المصدرين في أميركا الوسطى.

الخاتمة 7: من يحدد الأرباح؟

في بعض القطاعات، تملك الشركات المتمركزة في البلدان الصناعية جزءاً كبيراً من سلسلة الأنشطة المضيفة للقيمة، ما يسمح للبلدان الثرية بتحصيل المزيد من الأرباح عندما تفتح أسواقها للصادرات الآتية من البلدان النامية. وقد استعمل جيفري لفين من الجمعية الأمريكية للصناعات الغذائية هذه الحجة لإقناع الحكومة الأمريكية بالانفتاح إلى واردات الهليون بموجب اتفاق التجارة الحرة بينها وبين البيرو:

"الغالبية الساحقة من سلسلة الأنشطة المضيفة للقيمة الناتجة عن مبيعات هليون البيرو في هذه السوق تبقى داخل هذا البلد (أي الولايات المتحدة الأمريكية). على سبيل المثال، في العام 2003، بلغت سلسلة الأنشطة المضيفة للقيمة لواردات الهليون الطازج من البيرو حوالي 300 مليون دولار. وبقي 70% تقريباً من هذا المجموع بيد الولايات المتحدة، بما فيه شركات النقل الجوية والبحرية والبرية والمستوردين والمرافئ والمستودعات والموزعين وتجار الجملة والمفرق. بعبارة أخرى، من كل دولار يدفعه مستهلك أمريكي على الهليون الطازج المستورد من البيرو، يبقى 70 سنت داخل الولايات المتحدة الأمريكية. إلى ذلك، ينفق قسم كبير من الـ30% العائدة إلى بلد المنشأ على مدخلات أمريكية كالبنور والمخصبات.⁸³

التحرير الجذري يهدّد مستقبل التصنيع

تشير الأدلة التاريخية إلى أن البلدان التي تسعى إلى التنمية عليها أن تغيّر في تركيبة صادراتها، أي أن تخفض من هشاشتها وأن تولد فرص الاستخدام. فالبلدان الثرية لا تفوق صادراتها صادرات البلدان الفقيرة وحسب بل هي تصدر المنتجات ذات قيمة مضافة أعلى. فجميع البلدان المتقدمة كالنمور الآسيوية استعملت التعريفات الصناعية لحماية صناعاتها النامية والواعدة، ولم تعرّض الشركات للمنافسة الدولية إلا عندما باتت قوية كفاية للتنافس في الأسواق العالمية.⁸⁴

إن عدداً كبيراً من اتفاقات التجارة الحرة بما فيها اتفاقات الشراكة الاقتصادية التي يقترحها الاتحاد الأوروبي، تتطلب من البلدان النامية تخفيض غالبية تعريفاتها الصناعية إلى حد الصفر وتجمد تعريفاتها الباقية كلها. لكن التداعيات خطيرة والبلدان النامية تُسلب من حق اللجوء إلى سياسة التعريفات من أجل بناء مستقبل صناعي، والوظائف المتاحة في مجال التصنيع هي أيضاً معرضة للخطر. وبما أنه لا يتوقع لكل البلدان الفقيرة أن تحذو حذو اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، لا بدّ من أن تؤدي الدولة دوراً فاعلاً لتحقيق التنمية على المدى الطويل. ويختلف تدخل الدولة من بلد إلى آخر من حيث المستوى والطبيعة، ولا يمكن أن تقرر هذا التدخل إلا حكومات فاعلة وخاضعة للمحاسبة، لا أن تفرضه قواعد تجارية واستثمارية غير عادلة.

الوصول المحدود إلى الصادرات المصنّعة

في الوقت الذي تطالب فيه بتحريز سريع في البلدان النامية، تحافظ البلدان الثرية على سلسلة من الحواجز غير الجمركية التي تحد الوصول إلى أسواقها. أمّا الحاجز الأبرز فيتمثل في "قواعد المنشأ". فبحسب هذه القواعد، يجب أن يكون المنتج ناشئاً عن - أو قد خضع للتصنيع الكافي في - البلد الشريك ليُسمح له بالوصول التفضيلي. وقد صُمّمت هذه القواعد حرصاً على عدم تصنيع المنتج في بلد آخر والاكتفاء بشحنه من خلال البلد الشريك للاستفادة من الأفضليات.

في المقابل، بالغ كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بتعقيد قواعد المنشأ في اتفاقات التجارة الحرة. فاتفاق التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وسنغافورة مثلاً يضمّ أكثر من 240 صفحة عن قواعد المنشأ الخاصة بسلع محددة.⁸⁵

غالباً ما تُصمّم قواعد المنشأ بحيث تناسب الصناعات الأمريكية والأوروبية. في اتفاق التجارة الحرة لأميركا الشمالية، تخضع صادرات النسيج نحو الولايات المتحدة إلى قواعد المنشأ "التالية للغزل" و "التالية لإنتاج الألياف"، ما يحثّ على منتجي الملابس شراء أنسجتهم من داخل منطقة التجارة الحرة لكي يتأهلوا للوصول التفضيلي إلى السوق الأمريكية، ما يضمن لمصنعي النسيج ومصدّري القماش الأمريكيين حصة من السوق.⁸⁶

في منطقة المحيط الهادئ، تعني قواعد المنشأ التي وضعها الاتحاد الأوروبي على سمك التونة أن حتى السمك المصطاد في المياه الإقليمية لبلد من بلدان المحيط الهادئ لا يعتبر "ناشئاً" عن المحيط الهادئ إلّا في حال اصطاده مركب تابع للاتحاد الأوروبي أو لبلدان المحيط الهادئ. ونظراً للكلفة الباهظة التي تحول دون شراء مراكب كبيرة لاصطياد سمك التونة، تشجع القواعد بلدان الهادئ على إدخال السفن الأوروبية، ما يشكل في الواقع إعانة لأسطول الصيد الأوروبي وما يعيق تطور صناعة التعليب في الهادئ التي تُجبر على شراء السمك من الأسطول الأوروبي الذي يفرض أسعاراً مرتفعة نسبياً.⁸⁷

7 عكس الآية: وضع التجارة والاستثمار في خدمة التنمية

يميل بشدة ميزان القوى في المفاوضات بين الشمال والجنوب لصالح البلدان الثرية وكبرى الشركات النافذة سياسياً. فالمؤسسات الصغيرة والنقابات العمالية والمنظمات غير الحكومية والجماعات النسائية والشعوب الأصلية لا تملك إلا القليل من آليات المشاركة، كما أن حقوقها وحاجاتها منسيّة في غالبها.

وتستعمل البلدان الثرية اتفاقات التجارة والاستثمار الثنائية والإقليمية لانتشار تنازلات لم تحصل عليها على المستوى المتعدد الأطراف، حيث يمكن للبلدان النامية التكافل والتضافر للحصول على قواعد أكثر رعاية لمصالحها. وترى البلدان الثرية في هذه الاتفاقات الجديدة "معايير لاتفاقات مستقبلية متعددة الأطراف" كما جاء عن الاتحاد الأوروبي؛ لكنها في الواقع وسائل للهدّ من عزيمة البلدان النامية.

وقد تمحورت معظم النقاشات والإشكاليات في المفاوضات التجارية حول تحرير الرسوم الجمركية وممارسات البلدان الثرية المشوّهة للتجارة والحيّز الذي تحتاج إليه البلدان النامية لتتمكن من تعزيز الأمن الغذائي والتنمية الصناعية. فالسياسة الجمركية أداة تنموية أساسية والبلدان النامية تعترض عن حق على عملية التحرير الجزرية التي تصرّ عليها البلدان الثرية في منظمة التجارة العالمية ومن خلال اتفاقات التجارة الحرة.

غير أن الجيل الجديد من الاتفاقات يتخطى بمرور السياسات التجارية التقليدية بفرضه سلسلة من القواعد المضرة والملزّمة في مجال الملكية الفكرية والاستثمار والخدمات، والتي تنتج عنها تداعيات أوسع نطاقاً على التنمية والوسائل المعيشية.

فالاتفاقات الجديدة بشأن الملكية الفكرية تحدّ من وصول الشعوب الفقيرة إلى أدوية حيوية بالنسبة إليها وترفع أسعار البذور وغيرها من المدخلات الزراعية إلى ما يتخطى قدرة المزارعين وتضعّب على شركات البلدان النامية الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة. هذا وتهدّد القواعد الجديدة حول تحرير الخدمات بدفع الشركات المحلية إلى الإقفال والحدّ من المنافسة وتوسيع رقعة احتكار الشركات الكبيرة.

وتمنع قواعد الاستثمار الجديدة في معاهدات الاستثمار الثنائية واتفاقات التجارة الحرة حكومات البلدان النامية من مطالبة الشركات الأجنبية بنقل التكنولوجيا وتدريب العمال المحليين أو شراء مدخلاتها محلياً. وفي ظل ظروف مماثلة، لا ينجح الاستثمار في بناء الروابط الوطنية وخلق فرص العمل اللائق وزيادة الأجور، لا بل يعمّق هوة التفاوت.

كما أنّ الفصول المتعلقة بالاستثمار في اتفاقات التجارة الحرة ومعاهدات الاستثمار الثنائية تخوّل المستثمرين الأجانب مقاضاة الحكومات للمطالبة بتعويض عن الأرباح الفائتة، بما فيها الأرباح المتوقعة، إذا قامت تلك الحكومات بتعديل الأنظمة، حتى ولو كانت تلك الإصلاحات تصب في المصلحة العامة.

ويتأتى عن جميع تلك التغييرات في القواعد تعطيل الإدارة الاقتصادية السليمة ونقل السلطة من الحكومات إلى شركات متعددة الجنسيات تقلت من المساءلة وسلب البلدان النامية قدرتها على كسب مكانة مؤاتية في الاقتصاد العالمي.

ولن يكون من مصلحة أي جهة على المدى الطويل أن يقوم اقتصاد عالمي يغذي الظلم الاجتماعي والاقتصادي والبيئي. لذلك، ومن أجل عكس الآية ووضع التجارة والاستثمار في خدمة التنمية، تؤمن أو كسفام أن قواعد التجارة، سواء كانت متعددة الأطراف أو إقليمية أو ثنائية، ينبغي عليها أن:

- تعترف بالمعاملة الخاصة والتفاضلية التي تحتاج إليها البلدان النامية لكي تمضي قدماً في عملية التنمية.
- تمكن البلدان النامية من اعتماد التشريعات المرنة للملكية الفكرية التي تستعين بشكل كامل بالإجراءات الاحترازية لتغليب الصحة العامة والوسائل المعيشية الزراعية على حقوق الاختراع، والتي تمنع تسجيل براءات الاختراع على أشكال الحياة وتحمي المعارف التراثية والتنوع البيولوجي.

- تستثني الخدمات العامة الأساسية كالتعليم والصحة والمياه والصرف الصحي من التزامات التحرير، وتسمح للحكومات بتنظيم دخول المستثمرين الأجانب إلى قطاعات الخدمات حرصاً على المصلحة العامة.
 - تعترف بحق الحكومات في فرض الضوابط المالية على الاستثمارات الأجنبية وفرض شروط الأداء التي تشجع على المشاريع المشتركة ونقل التكنولوجيا والتموّن محلياً، فضلاً عن الحوافر لتحسين ممارسات العمل.
 - تضمّن التزامات قابلة للتنفيذ من قبل الحكومات من أجل حماية وتعزيز معايير العمل الأساسية كما هو منصوص عليه في إعلان منظمة العمل الدولية حول المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، بالإضافة إلى التزامات تقضي بالتوسيع التدريجي لنطاق هذه المبادئ والحقوق لتغطي العاملين وبخاصة النساء منهم في الوظائف الهشة.
 - تستثني خطوط الرسوم الجمركية الزراعية من المفاوضات عندما يهدد التحرير بتعطيل الأمن الغذائي ووسائل العيش في الريف، وتعترف بحق البلدان النامية في استعمال الإجراءات الاحترازية الدائمة المنطبقة على أساس السعر والحجم على حد سواء.
 - تمكن البلدان النامية من استعمال التعريفات والإعانات وغيرها من التدابير لدعم السياسة الصناعية، وتعديلها مع تطور اقتصاداتها.
 - تؤمّن آليات لضمان المشاركة الكثيفة لجميع الجهات المعنية في عملية التفاوض، مع الإفصاح الكامل للعموم عن المعلومات بما فيها نتائج عمليات تقييم الأثر المستقلة.
- ولا شك في أن تحولاً كهذا يتطلب تغييراً في الإرادة السياسية ومكانم الخلل الحاصل في ميزان القوى - داخل البلدان وفي ما بينها - الذي يطبع حالياً المفاوضات التجارية.
- لقد طالبت البلدان النامية في منظمة التجارة العالمية بقواعد أكثر إنصافاً. والكثيرون يعارضون فرض القواعد الجديدة من خلال الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف. من شأن تنمية الكتل الإقليمية لبلدان الجنوب أن تساعد على تصحيح هذا الخلل السياسي الراسخ في اتفاقات التجارة والاستثمار، فتحسّن من قدرة البلدان النامية التفاوضية، كما يمكن لها أن تغدو حجر الزاوية في نظام متعدد الأطراف يكون أكثر إنصافاً. وقد تمكّن كتل أمريكا الجنوبية المتمثل بالسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي MERCOSUR مثلاً، من مقاومة مخططات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والقواعد الإضافية التي تتطلبها منظمة التجارة العالمية في منطقة التجارة الحرة المقترحة للأمريكيتين.
- ومن شأن إضفاء الديمقراطية على السياسات التجارية، لا سيما في البلدان النامية، أن يغيّر وجه الديناميكية التفاوضية وطبيعة القواعد الناتجة عنها. فبالرغم من استبعاده الكامل عن العملية، لقد نجح المجتمع المدني في العديد من البلدان في تحدي اتفاقات التجارة والاستثمار وإيصال صوت المحرومين من التعبير عن حاجاتهم.
- إن التجارة والاستثمار ضروريان للتنمية، ولا بد من معالجة مواطن الخلل التي تميّز وتشوّه التجارة العالمية وتدفع الاستثمارات باعتبارها مسألة ملحة. فاتفاقات التجارة والاستثمار غير العادلة والاستغلالية التي تحظر تلك السياسات بالذات التي تحتاج إليها البلدان النامية لمكافحة الفقر، لا يمكن لها أن تضع التجارة والاستثمار في خدمة التنمية أو تبني عالماً أكثر أمناً وإنصافاً.

الملاحظات

¹ كلمة ألقاها في النقاش العام لمجموعة Evian 'The grave crisis of globalisation: how can we regenerate the momentum?', Montreux, Switzerland, 13–15 October 2006.

² جوزيف ستيغلitz، في La Jornada، 19 أيار/مايو 2006. <http://www.jornada.unam.mx/2006/05/19/045n1mun.php>, last accessed 3 February 2007.

³ تحلل هذه الورقة اتفاقات التجارة والاستثمار التي تتفاوض بشأنها البلدان المتقدمة و(مجموعات من) البلدان النامية. في مصطلحات منظمة التجارة العالمية، تصنف اتفاقات التجارة هذه باعتبارها "اتفاقات تجارة إقليمية". وجرت العادة على أن تطلق عليها تسمية الاتفاقات "الثنائية". تمشيًا مع قواعد منظمة التجارة العالمية، لا بد أن تكون جميع الاتفاقات "الإقليمية" و "الثنائية" بين البلدان المتقدمة والنامية "اتفاقات تجارة حرة"، إذ أنها تنطوي على تحرير "كامل التجارة تقريبًا" بين الفرقاء. أنظر المادة 24 من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة GATT.

⁴ UNCTAD (2006) 'World Investment Report 2006. FDI from Developing and Transition Economies – Implications for Development.'

⁵ المرجع نفسه.

⁶ PricewaterhouseCoopers (2006) 'The World In 2050 – how big will the major emerging market economies get and how can the OECD compete?'

⁷ أنظر:

Statement of Robert B. Zoellick, US Trade Representative, before the Committee on Finance of the US Senate, 5 March 2003; Office of the United States Trade Representative (2003) 'Annual Report'; and the Trade Policy Agenda of the President of The United States, Washington DC, 2004.

⁸ Peter Mandelson, EU Trade Commissioner, 'Bilateral Agreements In EU Trade Policy', speech delivered at London School Of Economics, 9 October 2006.

⁹ Peter Mandelson, EU Trade Commissioner, 'Address to the European Socialist Party conference on Economic Partnership Agreements', speech delivered at European Parliament on 19 October 2006.

¹⁰ أرقام بلدان الأنديز محسوبة نقلًا عن إحصائيات CAN، وقد وردت في: Oxfam (2006) 'Song of the Sirens – Why the US–Andean FTAs undermine sustainable development and regional integration and regional integration أرقام بلدان آسيا والكاريبي والهادئ محسوبة نقلًا عن UN/ITC TradeMap وقد وردت في: Oxfam (2006) 'Unequal Partners – How EU ACP EPAs Could Harm The Development Prospects Of Many Of The World's Poorest Countries'.

¹¹ Global Economic Prospects (2005) 'Trade regionalism and development', World Bank.

¹² P. Sutherland *et al.* (2004) 'The future of the WTO, addressing institutional challenges in the new millenium', report by the constlative board to the Director General Supachai Panitchpakdi, World Trade Organisation, p 23.

14 كتاب إلى بيتر مندلسن من هانث جواكيم كيل، وكيل التجارة والصناعة والعمل، ساموا، 21 كانون الأول/ديسمبر 2006.

15 بالنسبة لكولومبيا، أنظر:

. E. Cortes Gamba (2006) 'Intellectual Property in the FTA: Impacts on pharmaceutical spending and access to medicines in Colombia', Mision Salud and Fundacion IFARMA.

بالنسبة لتايلند، أنظر:

A. Revenga, M. Over, E. Masaki, W. Peerapatanapokin, J. Gold, V. Tancharoensathien, and S. Thanprasertsuk (2006) 'The Economics of Effective AIDS Treatment: Evaluating Policy Options for Thailand', World Bank.

كلاهما مقتبس في:

Oxfam (2006) 'Patents versus Patients: Five Years After The Doha Declaration'.

بالنسبة للبيرو: أنظر

Ministerio de Salud del Peru MINSA (2005) 'Impacto potencial del TLC en el acceso a medicamentos',.

16 للمزيد من المعلومات/ أنظر:

G. Downes (2003) 'Implications of TRIPS For Food Security In The Majority World', Comhlanh Action Network.

17 بالنسبة للمغرب، أنظر:

Industry Functional Advisory Committee (IFAC-3) report 'The US–Morocco Free Trade Agreement – The Intellectual Property Provisions', 6 April 2004;

بالنسبة للتبعات، أنظر مثلاً:

P. Roffe (2004) 'Bilateral Agreements and a Trips+ World – The Chile–USA FTA', Quaker International Affairs Programme.

18 بالاستناد إلى معلومات وردت في:

G. Traxler and S. Godoy-Avila (2004) 'Transgenic Cotton in Mexico', University of Auburn.

19

R. Macaya (2005) 'The Economic And Social Consequences Of An Overprotection Of Intellectual Property Rights In CAFTA', National Chamber of Generic Products, Costa Rica.

20 أنظر النص النهائي لاتفاق DR-CAFTA (المواد 9-9-15 و 10-9-15) الذي يقيّد ما يمكن الإفصاح عنه. من أجل تحليل للتبعات: أنظر:

GRAIN (2006) 'FTAs Trading Away Traditional Knowledge'.

21 كما سوف تضع مستلزمات DR-CAFTA حداً لقدرة حكومة كوستاريكا على معارضة أية أصناف نباتية تعتبرها منافية لتشريعاتها حول التنوع البيولوجي. أنظر:

GRAIN (2006) 'FTAs Trading Away Traditional Knowledge'.

22 للمزيد من المعلومات، أنظر:

S. Lohr (2002) 'On intellectual property, U.S. forgets its own past', *International Herald Tribune*, 16 October. Also, R. Kozul-Wright (1995) 'The myth of Anglo-Saxon capitalism: reconstructing the history of the American state', in H.-J. Chang and R. Rowthorn (eds.), *The Role of the State in Economic Change*, Oxford: Clarendon Press, pp 81–113; H.J. Chang (2002) *Kicking Away the Ladder: Development Strategy in Historical Perspective*, London: Anthem.

23

Report of the Commission on Intellectual Property Rights, 'Integrating Intellectual Property Rights and Development Policy', London, 2002.

24 بالنسبة للبلدان التي وقعت على معاهدة حقوق المؤلف للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، أنظر:

WIPO <http://www.wipo.int/treaties/en/>, last accessed 3 February 2007
بالنسبة للتشريعات الشبيهة بتشريع DMCA، أنظر مثلاً النص النهائي للاتفاق بين الولايات المتحدة وسنغافورة (المادة 16-4-7) الذي يقتضي من الفرقاء "تأمين الحماية القانونية الملائمة ووسائل الرجوع القانونية الفعالة في وجه التحايل على التدابير التكنولوجية الفعلية".

25 بالنسبة للتكاليف المقدرة على الشركات الأمريكية، أنظر:

United States International Trade Administration website http://www.stopfakes.gov/sf_why.asp, last accessed 3 February 2007.
بالنسبة للأموال التي تصرفها Pharmaceutical Research and Manufacturers of America على ممارسة الضغط، أنظر عرض R. Macaya أمام مجلس النواب الأمريكي في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2003: 'The Economic and Social Consequences of an Overprotection of Intellectual Property Rights in CAFTA', National Chamber of Generic Products

26

UNCTAD (2004) 'World Investment Report 2004: The Shift Towards Services'.

27

Peter Mandelson, EU Trade Commissioner, 'Bilateral Agreements In EU Trade Policy', speech delivered at London School Of Economics, 9 October 2006.

28

M. Roy, J. Marchetti, and H. Lim (2006) 'Services Liberalisation in the New Generation of RTAs – How Much Further Than GATS?', WTO.

29 للمزيد من التفاصيل أنظر:

Roy *et al.* (2006), *ibid.*

30

E. Detragiache, T. Tressel, and P. Gupta (2006) 'Foreign Banks in Poor Countries: Theory and Evidence', IMF.

31 لمزيد من المعلومات حول قطاع المصارف في المكسيك، أنظر:

see J.-A. Gonzales-Anaya (2003) 'Why Have Banks Stopped Lending in Mexico Since the Peso Crisis in 1995?', Centre For Research on Economic Development and Policy Reform, Stanford University; CEPAL (2006) 'Competencia Bancaria En México'.
بالنسبة للأرقام المذكورة، أنظر:

'How NAFTA Failed Mexico,' *The American Prospect*, 1 July 2003, <http://www.prospect.org/print/V14/7/faux-j.html>, last accessed 3 February 2007
Federal Reserve Bank of Dallas (2002) 'Beyond the Border: Financial Globalization Manna or Menace'.

32 بالنسبة لتأثير الإصلاحات المصرفية على الفقراء في المكسيك، أنظر:

J. J. Audley, D. G. Papademetriou, S. Polaski, and S. Vaughan (2004) 'NAFTA's Promise And Reality – lessons from Mexico for the hemisphere', Carnegie Foundation.

33

UNCTAD (2005) 'Report On The Expert Meeting On Distributional Services'.

34 لمزيد من المعلومات، أنظر:

Roy *et al.* (2006), *op.cit.*

35

UNCTAD (2005), *op.cit.*

36 لمزيد من المعلومات حول الروابط بين تحرير الخدمات والمراكز التجارية الكبرى والمزارعين في البلدان النامية، أنظر:

Institute for Agriculture and Trade Policy (2005) ‘The Impact Of GATS On Agriculture’, and T. Reardon <i>et al.</i> (2005) ‘Supermarket expansion in Latin America and Asia’ in A. Regmi and M. Gehlhar ‘New Directions In Global Food Markets’, USDA.	37
World Bank (2006) ‘Global Economic Prospects 2006: Economic Consequences of Remittances and Migration’.	38
World Bank (2006) ‘At Home & Away: Expanding Job Opportunities for Pacific Islanders through Labour Mobility’, p 69.	39
J. J. Audley, D. G. Papademetriou, S. Polaski and S. Vaughan (2004) ‘NAFTA's Promise And Reality – lessons from Mexico for the hemisphere’, Carnegie Foundation.	40
ICTSD (2006) ‘Japan, Phillipines sign FTA with provisions for labour movement’, in <i>Bridges Weekly New Digest</i> , 20 September.	41
M. Hallward-Driemeier (2003) ‘Do Bilateral Investment Treaties Attract FDI? Only A Bit And They Could Bite’, World Bank.	42
UNCTAD (2006), <i>op.cit.</i>	43
UNCTAD (2006), <i>op.cit.</i>	44
L. E. Peterson (2004) ‘Bilateral investment treaties and development policy-making’, IISD.	
بدأ هذا الاتجاه بالبند 1106 من الفصل حول الاستثمار لاتفاق التجارة الحارة لأمريكا الشمالية في العام 1994، ومنذ ذلك الحين تبعته غالبية اتفاقات الاستثمار اللاحقة المبرمة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.	45
E. Braunstein (2006) ‘Foreign Direct Investment, Development And Gender Equity’, UNRISD.	46
L. E. Peterson (2006) ‘South Africa’s Bilateral Investment Treaties – Implications For Development and Human Rights’, Friedrich Ebert Stiftung, SAIIA and IISD.	47
L. E. Peterson (2004), <i>op.cit.</i>	48
Michael Casey, ‘Azurix Wins \$165 Million Vs. Argentina In Latest ICSID Ruling’, 18 July 2006, Dow Jones Newswires.	49
L. E. Peterson (2004), <i>op.cit.</i>	50
	51
<i>Signing Away The Future</i> , Oxfam Briefing Paper, March 2007	34

ICSID Case No. ARB/01/12. Azurix Corp. v. Argentine Republic, Decision on Jurisdiction, 8 December 2003.

⁵² تمت إحالة أكثر من 200 قضية إلى التحكيم الدولي حول الاستثمار. وغالبية هذه الدعاوى أُحيلت إلى المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار الذي يستضيفه البنك الدولي ولجنة الأمم المتحدة بشأن قواعد التحكيم الخاصة بقوانين التجارة الدولية. وأحيل غيرها من النزاعات إلى غرفة التجارة في ستوكهولم وغرفة التجارة الدولية والمركز الإقليمي في القاهرة للتحكيم التجاري الدولي.

53 أنظر مثلاً:

'NAFTA's Powerful Little Secret: Obscure Tribunals Settle Disputes, But Go Too Far, Critics Say', *New York Times*, 11 March 2003; CIEL 'Secretive Bank Tribunal Bans Public and Media Participation in Bechtel Lawsuit Over Access to Water', 12 February 2003; and 'Will UNCITRAL Become Even More Secretive?', *Investment Treaty News*, 3 September 2006.

54 مقابلة:

Interview with Mark Halle, IISD.

55

Michael Casey 'Azurix Wins \$165 Million Vs. Argentina In Latest ICSID Ruling', 18 July 2006, Dow Jones Newswires

56

L. E. Peterson (2003) 'International Human Rights In Bilateral Investment Treaties and in Investment Treaty Arbitration'.

57

The Economist, 'A Place For Capital Controls', 31 May 2003; J. Stiglitz (2002) 'Globalization and its Discontents'.

58 أنظراً مثلاً النص النهائي لاتفاق التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وسنغافورة (المادة 15-7 والملحق 15أ). لمزيد من الآراء، أنظر:

'US Reports A Final Deal For Singapore Trade Pact', *New York Times*, 17 January 2003.

59

Hearing Before the Committee On Financial Services US House Of Representatives, 1 April 2003.

60

FAO-ILO-IUF, 'Agricultural Workers and their Contribution to Sustainable Agriculture and Rural Development', October 2005.

61

J. J. Audley *et al.* (2004), *op.cit.*

62

J. J. Audley *et al.* (2004), *op.cit.*

63

J. J. Audley *et al.* (2004), *op.cit.*

64

J. J. Audley *et al.* (2004), *op.cit.*

65

L. Zarsky and K. Gallagher (2004) 'Sustainable Industrial Development? The Performance of Mexico's FDI-led Integration Strategy', Global Development and Environment Institute, Tufts University.

-
- 66 وزارة الزراعة في البيرو (1998):
'Primer Censo Nacional de Productores y Plantas Procesadoras de Espárragos', Lima
ورد في:
- Oxfam (2006) 'Song Of The Sirens – Why The US–Andean FTAs Undermine Sustainable Development'.
67
- ICFTU (2004) 'Behind The Brand Names – Working Conditions And Labour Rights In EPZs'.
68
- Dolan, C. S., and K. Sorby (2003) "Gender and Employment in High-Value Agriculture Industries."
Agricultural and Rural Development Working Paper 7. World Bank, Washington, D.C
69
- 'An Ugly Side Of Free Trade: Sweatshops in Jordan', *New York Times*, 3 May 2006.
70
- S. Polaski (2004) 'Protecting Labour Rights Through Trade Agreements – An Analytical Guide', Carnegie Foundation. For more details on the Cambodia example see D. Wells (2006) 'Best Practice in the Regulation of International Labor Standards: Lessons of the US–Cambodia Textile Agreement', McMaster University.
71
- World Bank and IFPRI (2005) 'Agriculture and Achieving the Millennium Development Goals'.
72 للمزيد من المعلومات، أنظر:
- Oxfam (2006) 'Unequal Partners – How EU ACP EPAs Could Harm The Development Prospects Of Many Of The World's Poorest Countries'.
73 باستثناء كوستاريكا التي أعفت البطاطس والبصل بدلاً منه.
- A. Nadal (2000) 'The Environmental and Social Impacts Of Economic Liberalisation Under NAFTA', commissioned by Oxfam GB and WWF International.
74
- PricewaterhouseCoopers (2005) 'SIA Of The EU–ACP Partnership Agreements – West Africa Agro Industry'.
75 للمزيد من المعلومات، أنظر:
- Oxfam (2005) 'CAFTA Agriculture Provisions are Unfair and Threaten the Livelihoods of Central American Farmers'.
76 وزارة كولومبيا للزراعة والتنمية الريفية (2005)
, 'Colombian Agriculture Before the Free Trade Agreement with the United States', July 2004. Cited in H. Cardenas and K. Vyborny (2005) 'A contentious US–Andean FTA – do it right or not at all', Carnegie Foundation.
77 بالنسبة لهندوراس، أنظر:
- Oxfam International (2004), 'A Raw Deal for Rice under DR-CAFTA', Oxford
78 بالنسبة للإكوادور، أنظر:
- Consumers International (2003) 'Consumer Charter for Trade', London.
79 بالنسبة لأسعار الذرة، أنظر:
- F.Harvey 'Biofuel growth hit by soaring price of grain' *New York Times*, 22 February 2007

	بالنسبة لأسعار التورتيلا، أنظر:	
Elizabeth Malkin ‘Thousands in Mexico City protest rising food prices’ <i>International Herald Tribune</i> 1 February 2007		80
Oxfam (2004) ‘Euro-Med – Seeds Of A Raw Deal?’		81
Oxfam (2005) ‘Euro-Med – Ensuring A Fair Deal’.		82
V. McElhinny (2005) ‘DR-CAFTA Development Impact Assessment’.		83
House Committee On Ways and Means ‘Written Statement on Behalf of Peruvian Asparagus Importers Association, Drexel Hill, Pennsylvania’, 12 July 2006.		84
	للمزيد من المعلومات، أنظر:	
H.-J. Chang (2002) ‘Kicking Away The Ladder – Development Strategy in Historical Perspective’.		85
P. Brenton (2003) ‘Rules Of Origin In FTAs’ (Trade Note 4), World Bank.		86
E. Miller (2002) The Outlier Sectors – Areas of Non-Free Trade In NAFTA, IADB.		
	للمزيد من المعلومات، أنظر:	
Oxfam New Zealand (2006) ‘Fishing for a Future: The Advantages and Drawbacks of a Comprehensive Fisheries Agreement between the Pacific and the European Union’.		87

© Oxfam International March 2007

أعدت هذه الورقة أميلي جونز. وتتقدم أوكسفام بالشكر من آيمي باري، سايمن تيسهورست، مارك فرايد، ماريتا هوتس، دانكان غرين، سيلين شارفاري، تسنيم كالك والعدد من الزملاء في أوكسفام إنترناشونال على مساعدتهم في إعداد هذه الورقة التي تندرج ضمن سلسلة أوراق مصممة لتوعية الرأي العام حول مناقشة قضايا التنمية والسياسات الإنسانية.

ويمكن استعمال هذا النص مجاناً لأغراض المناصرة وإطلاق الحملات والتنقيف والأبحاث، شرط ذكر المصدر بكامله. ويطلب صاحب حقوق النشر أن يتم تسجيل أي استعمال لهذه المواد لتقييم الأثر المترتب عنها. ولنسخ هذه المواد في الحالات الأخرى أو لإعادة استعمالها في منشورات أخرى أو لأغراض الترجمة والتكييف، لا بد من الحصول على إذن، قد يُفرض لقاءه رسم. البريد الإلكتروني: publish@oxfam.org.uk

لمزيد من المعلومات حول المسائل المطروحة في هذه الورقة، الرجاء إرسال بريد إلكتروني على العنوان التالي: advocacy@oxfaminternational.org

مؤسسة أوكسفام الدولية (Oxfam International) اتحاد يضم 13 منظمة تعمل بدأ بيد في أكثر من 100 بلد لاستحداث حلول دائمة للفقر والظلم وهي: أوكسفام أمريكا، أوكسفام أستراليا، أوكسفام بلجيكا، أوكسفام كندا، أوكسفام فرنسا (Agir ici)، أوكسفام ألمانيا، أوكسفام بريطانيا العظمى، أوكسفام هونغ كونغ، أوكسفام إسبانيا (Intermón Oxfam)، أوكسفام أيرلندا، أوكسفام نيوزيلندا، أوكسفام هولندا (Oxfam Novib)، وأوكسفام كيبك.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال أو مراسلة إحدى الوكالات أو زيارة الموقع الإلكتروني: www.oxfam.org.

<p>Oxfam America 226 Causeway Street, Floor 5, Boston, MA 02114-2206, USA Tel: +1 617 482 1211 E-mail: info@oxfamamerica.org www.oxfamamerica.org</p>	<p>Oxfam Hong Kong 17/fl., China United Centre, 28 Marble Road, North Point, Hong Kong Tel: +852 2520 2525 E-mail: info@oxfam.org.hk www.oxfam.org.hk</p>
<p>Oxfam Australia 156 George St., Fitzroy, Victoria 3065, Australia Tel: +61 3 9289 9444 E-mail: enquire@oxfam.org.au www.oxfam.org.au</p>	<p>Intermón Oxfam (Spain) Roger de Llúria 15, 08010, Barcelona, Spain Tel: +34 902 330 331 E-mail: info@intermonoxfam.org www.intermonoxfam.org</p>
<p>Oxfam-in-Belgium Rue des Quatre Vents 60, 1080 Brussels, Belgium Tel: +32 2 501 6700 E-mail: oxfamsol@oxfamsol.be www.oxfamsol.be</p>	<p>Oxfam Ireland Dublin Office, 9 Burgh Quay, Dublin 2, Ireland Tel: +353 1 672 7662 Belfast Office, 115 North St, Belfast BT1 1ND, UK Tel: +44 28 9023 0220 E-mail: communications@oxfamireland.org www.oxfamireland.org</p>
<p>Oxfam Canada 250 City Centre Ave, Suite 400, Ottawa, Ontario, K1R 6K7, Canada Tel: +1 613 237 5236 E-mail: info@oxfam.ca www.oxfam.ca</p>	<p>Oxfam New Zealand PO Box 68357, Auckland 1145, New Zealand Tel: +64 9 355 6500 (Toll-free 0800 400 666) E-mail: oxfam@oxfam.org.nz www.oxfam.org.nz</p>
<p>Oxfam France - Agir ici 104 rue Oberkampf, 75011 Paris, France Tel: + 33 1 56 98 24 40 E-mail: info@oxfamfrance.org www.oxfamfrance.org</p>	<p>Oxfam Novib (Netherlands) Mauritskade 9, Postbus 30919, 2500 GX, The Hague, The Netherlands Tel: +31 70 342 1621 E-mail: info@oxfamnovib.nl www.oxfamnovib.nl</p>
<p>Oxfam Germany Greifswalder Str. 33a, 10405 Berlin, Germany Tel: +49 30 428 50621 E-mail: info@oxfam.de www.oxfam.de</p>	<p>Oxfam Québec 2330 rue Notre Dame Ouest, bureau 200, Montréal, Quebec, H3J 2Y2, Canada Tel: +1 514 937 1614 E-mail: info@oxfam.qc.ca www.oxfam.qc.ca</p>
<p>Oxfam GB Oxfam House, John Smith Drive, Cowley, Oxford, OX4 2JY, UK Tel: +44 1865 473727 E-mail: enquiries@oxfam.org.uk www.oxfam.org.uk</p>	

أمانة السر الدولية لأوكسفام إنترناشيونال:

Suite 20, 266 Banbury Road, Oxford, OX2 7DL, UK
Tel: +44 1865 339100. E-mail: information@oxfaminternational.org. Website: www.oxfam.org

مكاتب المناصرة لأوكسفام إنترناشيونال:

E-mail: advocacy@oxfaminternational.org

Washington: 1112 16th St., NW, Ste. 600, Washington, DC 20036, USA Tel: +1 202 496 1170.

Brussels: 22 rue de Commerce, 1000 Brussels, Belgium Tel: +32 2 502 0391.

Geneva: 15 rue des Savoises, 1205 Geneva, Switzerland Tel: +41 22 321 2371.

New York: 355 Lexington Avenue, 3rd Floor, New York, NY 10017, USA Tel: +1 212 687 2091.

منظمات مرتبطة بأوكسفام:
المنظمات الأتية مرتبطة بأوكسفام:

Oxfam Japan Maruko bldg. 2F, 1-20-6, Higashi-Ueno, Taito-ku, Tokyo 110-0015, Japan

Tel: + 81 3 3834 1556. E-mail: info@oxfam.jp Website: www.oxfam.jp

Oxfam India B55, First Floor, Shivalik, New Delhi, 1100-17, India

Tel: + 91 11 26693 763. E-mail: info@oxfamint.org.in Website: www.oxfamint.org.in

العضو المراقب في أوكسفام:
المنظمة الأتية هي حالياً عضو مراقب في أوكسفام إنترناشونال وتسعى إلى الانتساب الكامل:

Fundación Rostros y Voces (México) Alabama No. 105 (esquina con Missouri), Col. Nápoles, C.P. 03810 México, D.F.

Tel/Fax: + 52 55 687 3002. E-mail: comunicacion@rostrosyvoces.org

Website: www.rostrosyvoces.org

Published by Oxfam International March 2007

Published by Oxfam GB for Oxfam International under ISBN 978-1-84814-605-1